



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الرابع من عام 2022م

الملخص

أبرز أحداث هذا الفصل:

نتوقع يؤدي تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الرابع من عام 2022 إلى زيادة حدة الضغط الخافضة للأسعار على الموسمية الأساسية لدرجات الطلب على النفط في العديد من الدول، مما سيكون له دور بالغ الأهمية في تراجع وتيرة الطلب على النفط في هذا الفصل، كما أن من المتوقع أن تشهد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أمريكا الشمالية وأوروبا انخفاضاً عاماً في معدلات الطلب على النفط بالتزامن مع بداية فصل الشتاء، ومن المتوقع أن تشهد مناطق الدول غير الأعضاء في المنظمة، في كل من منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا تراجعاً في معدلات الطلب، بينما ستعوض كل من إفريقيا وآسيا هذه التراجعات في الطلب، مما يؤدي بدوره إلى زيادة نموه الإجمالي متجاوزاً 510,000 برميل يوميا.

كذلك من المتوقع أن تدفع الدول الآسيوية أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة اليابان وكوريا الجنوبية، زيادة الطلب بمقدار 740 ألف برميل في اليوم (460 ألف برميل في اليوم من اليابان، و240 ألف برميل في اليوم من كوريا الجنوبية)، ومن المتوقع أيضاً أن يشهد الطلب نمواً قوياً في الهند بنحو 410 آلاف برميل في اليوم بسبب حلول موسم الحصاد والاحتفالات الدينية. كما أن من المتوقع نمو الطلب الصيني بمقدار 360 ألف برميل في اليوم بالتزامن مع تكثيف الصين لعمليات تطوير بنيتها التحتية، بينما تحاول في الوقت ذاته تصدير المزيد من الديزل إلى أوروبا لمجابهة موسم الشتاء، وكل ذلك مدعوم بتوقعات أكثر ليونة لتقييد انتشار جائحة كوفيد-19.

من الملاحظ كذلك أن وتيرة الطلب العالمي على النفط عادت أخيراً إلى مستوياتها لما قبل الجائحة منذ الفصل الثالث من هذا العام، لذا نتوقع بصفة عامة أن نشهد نمواً فصلياً في استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحوالي 640 ألف برميل في اليوم، في حين نتوقع تراجع وتيرة نمو الطلب على النفط في الدول غير الأعضاء في المنظمة بنحو 120 ألف برميل في اليوم.

أيضاً من المتوقع ارتفاع وتيرة الطلب الأوروبي، وطلب العديد من المناطق الأخرى على زيت الوقود "المازوت" في هذا الشتاء. أما بالنسبة للمصافي التي كان من المفترض تجديدها وتعديلها للحد من محتواها من الكبريت وفقاً للوائح المنظمة البحرية الدولية لعام 2020، فقد تم ذلك قبل عامين. فيما يبدو أن العديد من المصافي الأخرى التي لم يتم تعديلها تحديثاً تعتبر محظوظة في هذا العام، ذلك لأن الحاجة إلى التحوّل إلى الغازات السائلة في هذا الفصل جعلت من عمليات حرق زيت الوقود لتوليد الحرارة والكهرباء أمراً مربحاً، فيما كان تصدير زيت الوقود الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت يعتبر غير مجد اقتصادياً حتى وقت قريب.

أما فيما يتعلق بجانب العرض، فقد كان من المتوقع أن نشهد خلال هذا الفصل نمواً عالمياً صافياً بنحو 230 ألف برميل في اليوم. إلا أن منظمة أوبك وحلفاءها اختتموا اجتماعهم الوزاري الثالث والثلاثين "33" لأوبك والدول غير الأعضاء فيها في الخامس من شهر أكتوبر، ووافقوا على "تعديل الإنتاج الإجمالي بالخفض بمقدار مليونيّ برميل يومياً مقارنة بمستويات الإنتاج المطلوبة في شهر أغسطس من عام 2022، وذلك بدءاً من شهر نوفمبر عام 2022". مما يعني أن أوبك بلس ستشهد انخفاضاً عاماً سنوياً قدره 465 ألف برميل في اليوم، مما يجعل الإنتاج العالمي ينخفض انخفاضاً فصلياً فقط بمقدار 400 ألف برميل في اليوم. وعلى الرغم من النمو الصحي من جانب المنتجين من خارج أوبك بلس، إلا أن من المتوقع أن يتباطؤوا في هذا الفصل بنحو 65 ألف برميل في اليوم فقط. ولعل أحد الأسباب الجوهرية المسببة لركود نمو إنتاج السوائل في هذا الفصل يأتي من الوقود الحيوي الموسمي في البرازيل، الذي يتجه إلى الوصول إلى ذروته في الفصل الثالث، ثم يعود إلى الانخفاض في الفصل الرابع من العام.

الملخص

لا يزال من المتوقع ارتفاع معدلات إجمالي استهلاك النفط العالمي على أساس سنوي في عام 2022 بما يتراوح ما بين 2.16 إلى 99.89 مليون برميل يوميا، مما يعد بمثابة تعديل تصاعدي ضئيل قدره 10,000 برميل يوميا لتوقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) السابقة في الفصل الثالث من عام 2022. وتعكس هذه المراجعات تقارير سليمة من العديد من الدول حول النشاط البري والجوي والبحري، والنشاط الاقتصادي البطيء في الدول الأخرى حتى عام 2022.

من جانب آخر، سيسهم نمو الطلب في دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي على أساس سنوي، بمقدار 960 ألف برميل في اليوم من إجمالي نمو الطلب في عام 2022. ونظراً إلى صعوبة توقعات إجمالي الناتج المحلي للنصف الأول من عام 2023 للعديد من الدول أعضاء المنظمة، فإن من المتوقع أن يشهد طلب دول المنظمة في عام 2023 نمواً بمقدار 520 ألف برميل أخرى يومياً فقط. أما بالنسبة لعام 2022، فستحقق الدول الأمريكية أعضاء المنظمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نمواً بنحو 490 ألف برميل في اليوم من مقدار النمو الذي تحقق في هذا العام. تتبعها أوروبا بنمو قدره 320 ألف برميل في اليوم، حيث تمثل المملكة المتحدة 40% من معدل نمو الطلب في الدول الأوروبية أعضاء المنظمة. كذلك من المتوقع أن يأتي النمو المتبقي من الدول أعضاء المنطقة في آسيا وأوقيانوسيا، حيث تمثل كوريا الجنوبية ما يقرب من 50% من معدل النمو في هذه المنطقة.

كذلك من المتوقع أن يصل نمو الطلب خارج دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في هذا العام إلى 1.20 مليون برميل في اليوم، وأن يبلغ في العام المقبل نحو 1.39 مليون برميل في اليوم. إلا أن الجدير بالذكر هنا، أنه تم إجراء تغييرات كبيرة في توقعات هذا الفصل بالنسبة للدول غير الأعضاء في المنظمة، كما تمت مراجعة وتعديل تقديراتنا السابقة لنمو الطلب الصيني في عام 2022 البالغة 270 ألف برميل في اليوم، إلى 90 ألف برميل في اليوم. وتأتي هذه المراجعة التخفيضية نتيجة لخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع تراجع معدلات نشاط النقل المصاحب لإستراتيجية الصين الصارمة المستمرة للقضاء على كوفيد-19. ويبدو أن طلب الصين في واقع الأمر، قد شهد تراجعاً في كل من الفصلين الأولين من عام 2022، بينما شهد هذا الطلب في الفصل الثالث من العام ركوداً ملحوظاً. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نتوقع عودة قوية للطلب بمقدار 360 ألف برميل في اليوم في الفصل الرابع من العام، إلا أن هذا لا يزال مرهوناً بالدعم الحكومي لأعمال البنية التحتية، والقدرة الصينية على تلبية حصصها التصديرية الجديدة المتزايدة. كما أجرت دولة أخرى من الدول غير الأعضاء في المنظمة مراجعة كبيرة وخير مثال على ذلك المملكة العربية السعودية، إذ تم تعديل معدل نمو الطلب في المملكة بالزيادة (إلى نمو يبلغ نحو 180 ألف برميل في اليوم في عام 2022)، بينما يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي عاملاً بالغ الأهمية في تقدير نمو الطلب على النفط، ونلاحظ أن نشاط الطيران السعودي قد تضاعف تقريباً منذ العام الماضي، فيما استمر ارتفاع النشاط البحري.

أيضاً سيستمر نمو الطلب العالمي على النفط ووتيرة تعافيه من جائحة كوفيد-19 حتى حلول عام 2024، وتعكس الأرقام المتواضعة للنصف الأول من عام 2022 وضوحاً أكبر حول مدى تطور العديد من سمات هذا الانتعاش، مثل رفع أسعار الفائدة، وارتفاع الدولار الأمريكي، واستمرار عمليات الإغلاق في الصين، وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن الاضطرابات الجديدة في الإمدادات الناجمة عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا. وفي الواقع، أدى تعزيز الطلب على مستوى الاقتصاد، الذي شجعت زيادة السيولة المالية خلال حقبة إغلاق جائحة كوفيد-19، إلى استمرار وتيرة اضطرابات سلسلة الإمداد، وتشديد أسواق العمل في كل من العالمين المتقدم والنامي. فيما يستمر التضخم المرتفع في مجموعة واسعة من السلع الأساسية، ولكن في سلع الطاقة بصفة خاصة، حيث لا يزال الإنتاج غير قادرٍ على اللحاق بركب نمو الطلب. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال قدرات التكرير العالمية أقل من متوسطها لأسباب متباينة، من ضمنها

المُلخَص

الصيانة المخططة وغير المخططة، ونقص الاستثمار الذي يضيف طبقة إضافية من ضغوط الأسعار، وتشهد هذه المزايا تطوراً كما توقعناها في تقاريرنا الثلاثة السابقة. غير أن من المثير للاهتمام، بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي العالمي، أنه كان للصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا تأثير طفيف نسبياً على الطلب العالمي على النفط حتى الآن في عام 2022. وبالتالي، تظل توقعاتنا للطلب مماثلة لتوقعات الفصول السابقة.

لا تزال مخاطر التطورات السلبية للطلب أكثر احتمالاً من تلك الإيجابية في أوائل عام 2023. ونتيجة لذلك، قمنا بتعديل توقعاتنا للنمو بمقدار 1.90 مليون برميل في اليوم، ويرجع سبب معظمها إلى مخاطر الركود التضخمي. غير أن هناك احتمال لتحقيق النمو الإيجابي إذا تحسنت التوقعات الاقتصادية، أو إذا خففت الصين من حدة عمليات الإغلاق، أو حال شهد الطلب العالمي على الطيران ارتفاعاً بوتيرة أسرع. وفي الواقع، وعلى الرغم من أن مستويات الطلب الإجمالية قد وصلت إلى مستوياتها لما قبل الجائحة، إلا أن الطلب من بعض الدول أو القطاعات لا يزال أقل من مستوياتها لما قبل الجائحة.

لا تزال توقعات النمو الاقتصادي تعد المحرك الأكبر لتوقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للطلب على النفط، ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً اقتصادياً عالمياً بنحو 3.2٪ في عام 2022، ونموه في عام 2023 بمقدار 2.7٪ (كما تم تحديد توقعاته لعامي 2022 و2023 في شهر أبريل بحوالي 3.6٪). كما قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمراجعة توقعاتها للنمو العالمي إلى 3٪ في 2022 (1.5٪ أقل من توقعاتها لشهر ديسمبر)، وتتوقع المنظمة أن يشهد عام 2023 نمواً بنسبة 2.2٪ (0.6٪ أقل من توقعاتها لشهر ديسمبر لعام 2021). وعلى الرغم من المراجعات الأخيرة للتوقعات الاقتصادية للعامين المقبلين، إلا أن حالة عدم اليقين لا تزال مرتفعة، مصحوبة بمخاطر تراجع وتيرة الطلب المستقبلي على النفط مقارنة بتقديرنا الحالية.

من جانب آخر، أشارت التوقعات والتقارير الأخيرة الصادرة عن عدة وكالات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة إلى أن المخاطر الحالية لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والأوضاع المالية الأكثر صرامة، تؤثر على العديد من الاقتصادات. كذلك ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة في 13 أبريل من عام 2022، بعنوان "التأثير العالمي للحرب في أوكرانيا على أنظمة الغذاء والطاقة والتمويل" أن 69 اقتصاداً يواجهون هذه المشكلة الثلاثية الصعبة المليئة بالتحديات، وقد ظلت هذه العوامل قائمة حتى صياغة هذا التقرير في السادس من شهر أكتوبر لعام 2022.

بينما يمثل تراجع النمو الاقتصادي، متضمناً مخاطر الركود التضخمي أو الكساد، مخاطر سلبية كبيرة لتوقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للطلب على النفط. إذ يستخدم مصطلح الركود التضخمي "التضخم المصحوب بالركود" لوصف الاقتصاد الذي يعاني من تراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم. كذلك تقوم توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط بإجراء مسح نصف سنوي يغذي توقعاتها باعتباره جزءاً من الممارسة التقليدية لهذا التقرير. وقد طرح خبراءنا السؤال التالي: "هل نتوقع حدوث انكماش اقتصادي في الدول النامية الأخرى بعد سريلانكا؟" وكانت الإجابة عن السؤال "بنعم" بإجماع بلغ 100٪. وعلى الرغم من أن خطر حدوث انكماش اقتصادي في عددٍ قليل من الدول النامية قد لا يؤدي إلى تغيير معدلات النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن هذا الخطر لا يُستهان به، بل ويمكنه التأثير على الطلب على النفط. كذلك تشير المؤشرات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفصليين أو ثلاثة فصول متتالية في بعض دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأنه سيبدأ إما الآن، أو بحلول الفصل الأول من عام 2023. يرجى الرجوع إلى تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للفصل الثالث من عام 2022 لفهم أعمق لهذا الركود المحتمل، الذي ناقشنا فيه القضايا بمزيدٍ من التفصيل.

الملخص

أيضاً من المتوقع أن يشهد إجمالي المعروض النفطي العالمي في عام 2022 نمواً بنحو 4.10 مليون برميل في اليوم (أقل من توقعاتنا للربع الثالث من عام 2022 بحوالي 300 ألف برميل في اليوم)، ونموه في عام 2023 بنحو 2.64 مليون برميل في اليوم (أقل من توقعاتنا للربع الثالث من عام 2022 بحوالي 600 ألف برميل في اليوم). وتعزى المراجعة التخفيضية لعام 2022 جزئياً إلى إعلان أوبك الأخير بشأن التخفيضات لشهري نوفمبر وديسمبر، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج النفط الصخري. كما تم أيضاً استناداً إلى أنشطة الحفر والإنتاج المعلن عنها في النصف الأول من هذا العام، تعديل توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بتخفيض أرقام إنتاج النفط الصخري لعام 2022. إلا أن تأثير العقوبات المفروضة على الإنتاج الروسي عوضت عن هذا التراجع حتى الآن في هذا العام، الذي لم يكن بذات الأهمية التي توقعتها بعض التقارير. بينما تفترض بعض المراجعات لعام 2023 أن أوبك بلس ستستمر بنفس مستويات التخفيضات التي تم إجراؤها في الفصل الرابع من عام 2022 حتى حلول الفصل الأول من عام 2023. وتتمثل هذه التخفيضات تقريباً في مقدار 1.33 مليون برميل في اليوم (مع تخفيفها اعتباراً من شهر مارس). كما نتوقع منهم الاستمرار في خفض الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل في اليوم كل ربع فصلي، وتم الآن تمديد فترة إعلان التعاون حتى حلول شهر ديسمبر من عام 2023. وعلى الرغم من التخفيض الكبير المعلن عنه، إلا أنه يُقدر ركود إنتاج أوبك بلس في الفصل الأول من عام 2023 حيث يستمر الأعضاء المعفيون في زيادة الإنتاج، بينما يحقق الأعضاء الآخرون أهدافهم المرسومة للإنتاج. ومن المتوقع بناءً على هذا الافتراض، أن تزيد أوبك بلس من معدلات الإنتاج في عام 2022 بمقدار 2.43 مليون برميل في اليوم، وزيادتها في عام 2023 بمقدار 360 ألف برميل في اليوم.

الجدير بالذكر في هذا السياق، أننا ذكرنا في تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للفصل الثالث من عام 2022، أن "أوبك بحاجة إلى تقييم قيمة استخدام طاقتها الإنتاجية الفائضة لموازنة السوق مقابل قيمة الحفاظ على الطاقة الإنتاجية الفائضة لطمأنه السوق وتهديتها". ودائماً ما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك في واقع الأمر، بمثابة حاجز صدّ ضد اضطرابات الإمدادات العالمية غير المتوقعة، وحالات تقلبات الأسعار، غير أنها لم تكن مصممة للتعامل مع اضطرابات الإمدادات التي تنطوي على عقوبات ضد مُنتج بحجم روسيا. ويبرز هنا السؤال الحالي المطروح على أوبك بصفة عامة، وعلى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، هل يتعين على أوبك أن تضحي بطاقتها الإنتاجية الفائضة من أجل خفض الأسعار، أم يتوجب عليها انتظار الإنتاج من خارج أوبك لتحقيق التوازن في السوق؟ هل زيادة علوة المخاطر لعدم القدرة الاحتياطية تعد أسوأ حالاً من الوضع الراهن؟".

أما إذا استعادت الصين نموها المفقود هذا العام، أو إذا تسارعت وتيرة أنشطة قطاع الطيران، فإن أسواق النفط تخاطر حينها بمخاطر فقدان القدرة الإنتاجية الفائضة، مما يجعلها عرضة لثية صدمات على المدى المتوسط إلى الطويل. ذلك أن الحفاظ على الطاقة الإنتاجية الفائضة يعتبر أكثر أهمية مما قد يعتقده المرء. فعلى الرغم من ادعاءات الضغوط التي قد تحدثها هذه التخفيضات على الأسعار في محطات التوزيع، إلا أن استقرار الأسعار ربما يكون أكثر فائدة مما يمكن افتراضه. ومن الأفضل في نهاية المطاف، أن يكون لديك خطة احتياطية ولا تحتاج إليها، من أن تكون بحاجة إليها ولا تملكها، وتعد هذه التخفيضات بمثابة إجراء مؤقت ويمكن التراجع عنها بسرعة إذا لزم الأمر.

علوة على ذلك، قد يتراجع الاتجاه الروسي لتقليص العرض في عام 2023، ونتوقع أن يؤثر الصراع المستمر الدائر بين روسيا وأوكرانيا على الإمدادات الروسية في العام المقبل، متزامناً مع تراجع معدلات الإنتاج الروسي في عام 2023 بنحو 780 ألف برميل في اليوم. إلا أنه سيتم تعويض هذا الانخفاض عن طريق زيادة مماثلة في الإنتاج العالمي بسبب ثلاثة فصول متتالية من ارتفاع الأسعار التي تشجع الدول غير الأعضاء في أوبك بلس على زيادة الإنتاج، وسيكون التأثير الصافي مراجعة تصاعدية في إنتاج عام 2023.

الملخص

أما في الوقت الراهن، فإن معظم الشركات تلتزم بإستراتيجيات متوازنة لنمو إنتاجها، بينما تقوم أوبك بلس بإعادة بناء طاقتها الإنتاجية الفائضة، ومن المتوقع أن تواصل شركات النفط الدولية في كافة أنحاء العالم اتجاهها الطويل الأجل المتمثل في تنويع محافظها الاستثمارية نحو الخارج، ومصادر الطاقة المتجددة، وفرص النمو الأخرى في مساعيها للبحث عن قيمة أعلى بمخاطر ضئيلة.

من المتوقع بحلول نهاية عام 2023 أو أوائل عام 2024 أن تصل دول أوبك مجتمعة، إلى مستويات إنتاجها لما قبل جائحة كوفيد-19. في حين تمكنت بعض الدول من زيادة طاقتها الإنتاجية منذ عام 2016، فيما نجد أن بيئة الاستثمار المتراجعة، والجغرافيا السياسية المتقلبة، وتفاقم وتيرة التباطؤ الاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19، أدت جميعها إلى التأثير على القدرات الإنتاجية لدول مثل نيجيريا وأنغولا.

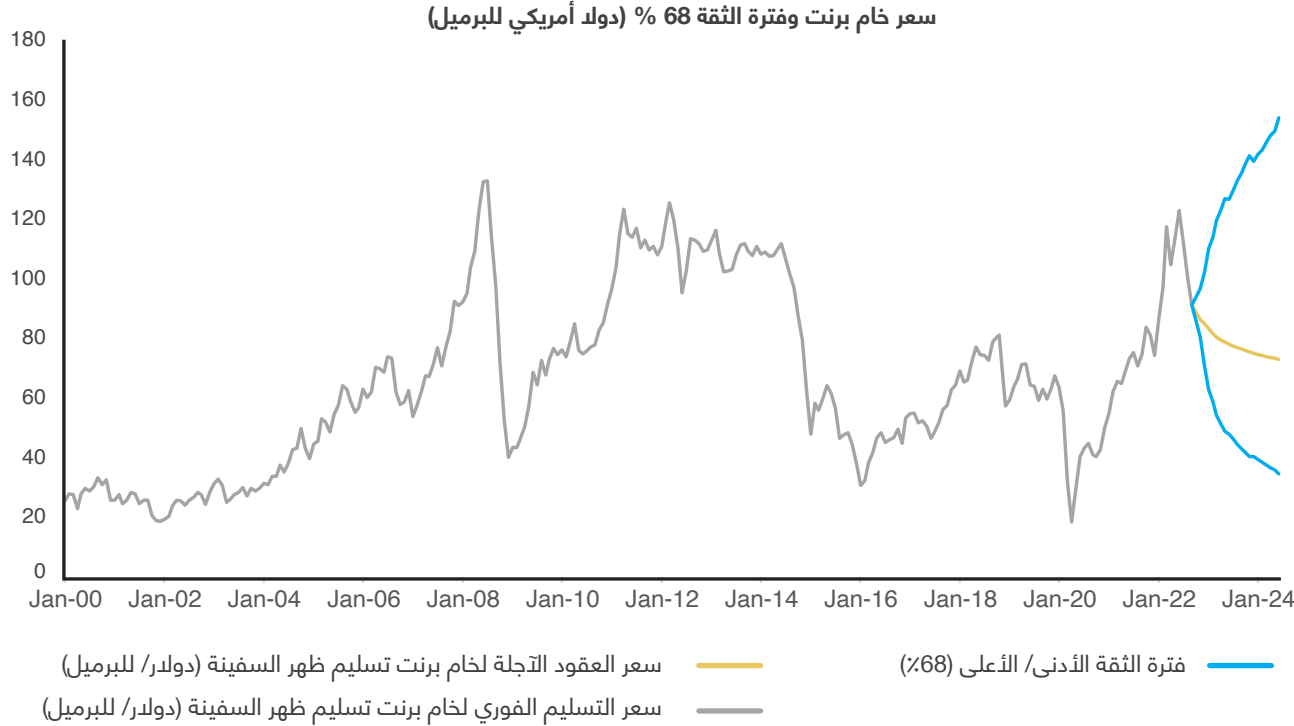
كما أن من المتوقع أن يشهد توازن العرض والطلب في هذا العام عجزاً قدره 600 ألف برميل في اليوم، قبل أن يتراجع لإنتاج فائض في عام 2023 بما يبلغ 140 ألف برميل في اليوم. وبالنظر إلى افتراضنا للزيادات التدريجية في الإنتاج من جانب أوبك بلس بعد الفصل الأول من عام 2023، فإن من المتوقع انتهاء عجز العرض والطلب في الفصل الأول من عام 2023، وازدياده بوتيرة تدريجية لمدة أربعة فصول متتالية.

كذلك من المتوقع في ظل هذه الافتراضات، أن تنخفض مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار يتراوح ما بين 132 إلى 4,179 مليون برميل في عام 2022، ومن المتوقع أن تشهد هذه المخزونات ارتفاعاً في عام 2023 بمقدار 378 مليون برميل، ما لم تستمر الدول في الإفراج عن احتياطياتها البترولية الإستراتيجية. ويعد هذا الانتعاش أعلى مما توقعناه سابقاً، لكننا نعتقد أن إعادة تعبئة المخزونات ستكون تدريجية، على الرغم من الحاجة إلى زيادة المخزونات المستهدفة بنحو يتناسب مع المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية المتنامية. كذلك من المتوقع أن تشهد مستويات المخزونات الفعلية نمواً تدريجياً اعتباراً من الفصل الثاني من عام 2023، لتظل أقل من المستويات المستهدفة الجديدة على مدار العامين المقبلين. مما يشير إلى أن المخزونات قد لا تكون كافية لمواجهة الصدمات المستقبلية، الأمر الذي يضيف طبقة أخرى من المخاطر إلى أسواق النفط بما يتجاوز جميع الأساسيات خلال هذه الفترة. فيما سيعتمد الكثير من ذلك على مدى قيام الحكومات بإعادة تعبئة مخزونها بتكلفة أقل من متوسط التكلفة السنوية التي باعها بها في عام 2022، التي تبلغ حوالي 103 دولار أمريكي للبرميل.

النمو	2024	النمو	2023	النمو	2022	النمو	2021	النمو	2020	2019	
الطلب	103.0	1.9	101.8	2.2	99.9	5.6	97.7	(8.8)	92.1	101.0	
العرض	103.9	2.6	101.9	4.1	99.3	1.7	95.2	(6.4)	93.5	99.9	
النمو (Δ)	0.8		0.1		(0.6)		(2.6)		1.3	(1.1)	

ملخص الأسعار

يتم اشتقاق فترة الثقة من أسعار سوق الخيارات، ومنحنى العقود الآجلة، التي تمثل وجهات نظر مجموعة واسعة من المشاركين في السوق، مثل المنتجين ومصافي التكرير وشركات الطيران والمضاربين وغيرهم.



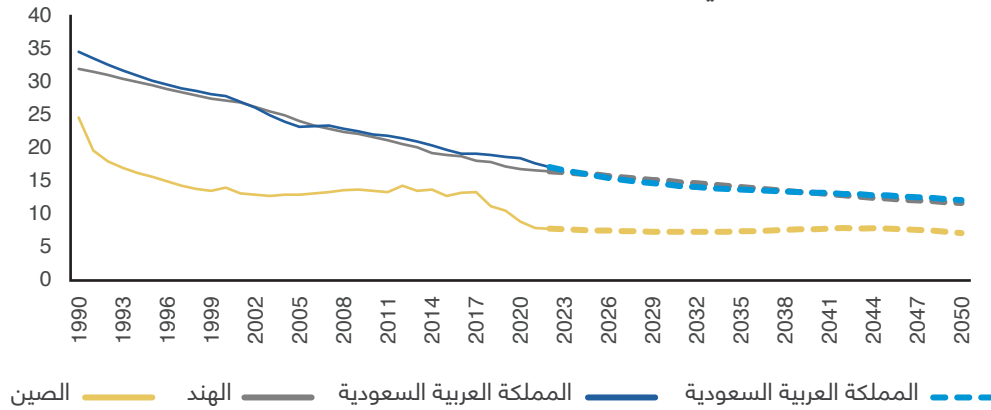
المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات (NYMEX) ومجموعتي (CME، FINCAD)، سبتمبر عام 2022.

دولار/ للبرميل	الفصل الرابع لعام 2022	الفصل الأول لعام 2023	الفصل الثاني لعام 2023	الفصل الثالث لعام 2023	الفصل الرابع لعام 2023	الفصل الأول لعام 2024	الفصل الثاني لعام 2024	الفصل الثالث لعام 2024	الفصل الرابع لعام 2024
العقود الآجلة	86.06 دولار	81.74 دولار	78.67 دولار	76.81 دولار	75.43 دولار	74.14 دولار	73.18 دولار	72.24 دولار	71.50 دولار
فترة الثقة 50%	94.02 – 81.27 دولار	102.68 – 65.13 دولار	107.93 – 57.35 دولار	111.30 – 53.03 دولار	114.48 – 49.70 دولار	115.97 – 47.44 دولار	119.29 – 44.91 دولار	122.57 – 42.58 دولار	126.21 – 40.51 دولار
فترة الثقة 68%	97.43 – 78.92 دولار	114.46 – 58.50 دولار	125.42 – 49.37 دولار	132.72 – 44.48 دولار	139.54 – 40.78 دولار	143.37 – 38.38 دولار	150.41 – 35.62 دولار	157.51 – 33.14 دولار	165.27 – 30.95 دولار
فترة الثقة 95%	109.05 – 72.41 دولار	42.36-159.04 دولار	197.34 – 31.42 دولار	225.83 – 26.18 دولار	253.60 – 22.45 دولار	271.93 – 20.25 دولار	302.84 – 17.71 دولار	335.76 – 15.55 دولار	373.00 – 13.73 دولار

القضايا الرئيسية لسوق النفط للأعوام 2022 و2023 و2024

النمو الصيني في الفترة ما بين عامي 2000 و2021 نسبة 8.5٪، في حين تراوح متوسط النمو الأمريكي ونمو الاتحاد الأوروبي، والمتوسط العالمي ما بين 2٪ و1.5٪ و3.5٪ على التوالي.² وبما أن الصين تعتمد على صادراتها لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن تراجع الأنشطة في الاقتصادات الأخرى قد يؤثر على توقعات الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، ذكر أحدث تقرير صادر عن توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الصين، أن "نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد تباطأ إلى 1.3٪ على أساس فصلي في الفصل الأول من عام 2022 مقارنة بمعدل 1.5٪ في الفصل الرابع من عام 2021. مما يعكس جزئياً الإجراءات الصارمة التي لا تزال قائمة للقضاء على انتشار جائحة كوفيد-19، وأدى بدوره إلى عمليات إغلاق صارمة في المراكز الاقتصادية الرئيسية مثل شنغهاي وبكين". وكان من المتوقع في وقت سابق من هذا العام، أن ينشأ الركود إما من القارة الأوروبية أو من الولايات المتحدة الأمريكية، غير أننا نرى الآن أن هذا الركود يمكن أن يبدأ أيضاً من الصين.

العدد السنوي للمواليد النحياء لكل 1000 نسمة من السكان



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

لا تزال القضايا الرئيسية لسوق النفط في السادس من شهر أكتوبر عندما تم الانتهاء من كتابة هذا التحليل على حالها دون تغيير، مثلما ورد في توقعات الفصل السابق. وتشمل هذه القضايا من بين أمور أخرى، الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا، والتضخم (بخاصة في أسعار الغذاء والطاقة)، وخطر الركود، ونقص الاستثمار في إمدادات الطاقة، وحالات الإغلاق الصينية، والاقتصاد المضطرب، والسياسات النقدية الصارمة، والسياسات الصناعية الحمائية، وأمن سلسلة الإمداد. فيما تمثلت المخاطر الجديدة التي تم إدراجها خلال الفصل الأخير من هذا العام في إمكانية حدوث المزيد من الاضطرابات في البنية التحتية مثل تخريب خط أنابيب الغاز "نورد ستريم"، وإعلان أوبك بلس عن خفض إضافي للإنتاج بمقدار مليوني برميل في اليوم اعتباراً من شهر نوفمبر لعام 2022.

أيضاً خصصنا هذا القسم في تقريرنا السابق، لاستكشاف مخاطر الركود والكساد الاقتصادي المحتمل، وبما أن المخاطر المحتملة لا تزال على حالها دون تغيير يذكر، فقد قررنا التعمق أكثر فيما يجري، والأهم من ذلك، أن نعرف أسباب حدوثه.

في السياق ذاته، يُصنّف البنك الدولي الركود على أنه انخفاض كبير في وتيرة النشاط الاقتصادي، وعادة ما يستمر لمدة ستة أشهر على الأقل (World Bank 2020)، وعلى الرغم من أننا توقعنا حدوث ركود في عام 2022، إلا أن التوقعات تشير الآن إلى تأخر بداية هذا الركود، مع توقع نمو سلبى في الناتج المحلي الإجمالي على أساس فصلي في كل من فرنسا وكندا وبولندا والبرازيل في الفصل الأخير من هذا العام، وفي الفصل الأول من عام 2023. كذلك من المتوقع أن تشهد ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ركوداً في الفصل الأول من عام 2023، وكانت هذه الدول قد شهدت بالفعل نمواً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي في الفصلين الأول والثاني من هذا العام.¹ فيما لا يعني التباطؤ الاقتصادي الصيني بالضرورة نمواً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه يعتبر فقط نمواً أقل بكثير من المتوقع. وربما يكون النمو الذي يقل عن 2٪ كافياً لإحداث ركود اقتصادي في ذلك الاقتصاد، أو مسبباً لانهيار اقتصادات أخرى. وفي الواقع، بلغ متوسط معدل

¹ (BEA) الناتج المحلي الإجمالي (التقدير الثالث)، الناتج المحلي الإجمالي بحسب الصناعات، وأرباح الشركات (منقحة)، الربع الثاني من عام 2022 والتحديث السنوي: <https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product>

² صندوق النقد الدولي 2022، مجموعة بيانات صندوق النقد الدولي، يمكن الاطلاع عليها على الرابط: <https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/whdREO>

القضايا الرئيسية لسوق النفط للأعوام 2022 و2023 و2024

تحاول الحكومات في كافة أنحاء العالم بذل قصارى جهودها لمعالجة الوضع الاقتصادي الحالي عن طريق رفع أسعار الفائدة للحد من معدلات التضخم، ولخفض الصادرات للحفاظ على سلاسل الإمداد. بينما يفكر البعض الآخر في توفير إعفاءات مالية نقدية مستهدفة، إضافة إلى العديد من التدابير الأخرى. ويبدو مع ذلك، أن الصين تقبل التداعيات الاقتصادية لسياساتها المختلفة، بما فيها سياسة إستراتيجية صفر-كوفيد الصارمة، مما يدفعنا للتساؤل هنا، لماذا يحدث هذا؟

غير أن التباطؤ الاقتصادي الصيني نشأ بالتزامن مع سقوط مجموعة "إيفر غراند" الصينية في صيف عام 2021، عندما واجهت هذه الشركة أزمة سيولة استمرت في الانتشار إلى العديد من الشركات الأخرى، وتفاقت هذه الأزمة عندما عجزت عدة دول في مبادرة الحزام والطريق، وكذلك بعضاً من الدول غير الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا وآسيا، عن سداد ديونها المستحقة للصين في أعقاب التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب عمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19. كما تواجه الصين إلى جانب اقتصادها المتباطئ، تحديات ناجمة عن تغيير التركيبيات السكانية فيها. إذ كانت أزمة "إيفر غراند" نتيجة للسياسات التي أعادت الحكومة الصينية تطبيقها قبل عدة سنوات لتقليص فقاعة البناء فيها من خلال الحد من الإقراض المصرفي لشركات البناء. كما وضعت الحكومة الصينية أيضاً العديد من السياسات في السنوات الأخيرة لتقليص التفاوتات في تكاليف المعيشة، حيث كانت الفجوات بين الأغنياء والفقراء آخذة في الازدياد. في نهاية المطاف، وعلى الرغم من سياسات التحرر الاقتصادي التي انتهجها الحزب الشيوعي الصيني في العقدين الماضيين، إلا أن فلسفة الصين تتجسد في مستويات المعيشة المتساوية للجميع.

يوضح الشكل (1) أن الصين تواجه أزمة مماثلة لتلك التي تواجهها اليابان، مصحوبة بانخفاض كبير في معدلات المواليد بالنسبة لاقتصاد ناشئ على الرغم من التخفيف الأخير

لسياساتها المتعلقة بمعدل المواليد. كذلك قد يكون للجيل الأصغر سناً أولويات مختلفة تماماً عن أولويات كبار السن. أما على المستوى العالمي، فيبدو أن جيل الألفية والجيل زد³ "Z" الذي يلي جيل الألفية أقل اهتماماً بملكية المنازل، أو تحقيق الأمن الوظيفي، أو تكوين العائلات، وإنما ينصب تركيزهم بقدر أكبر على السفر وخوض التجارب الجديدة. ولا تزال فكرة الرهن العقاري منذ ما يقرب من 20 إلى 30 عاماً غريبة بالنسبة للكثيرين منهم، ويرجع هذا ببساطة إلى وجود قيم مختلفة، غير أن ارتفاع الأسعار والتكاليف المرتبطة بتربية الأطفال تلعب أيضاً دوراً هاماً في هذا السياق. إلا أن الشاهد هنا، أن الأولويات المختلفة لهذين الجيلين تتفاوتت من بلدٍ إلى آخر، لكن الاتجاه الأساسي يعد عالمياً مع شيوع الأسباب الكامنة، وقد كان هذا التحول الديموغرافي في الصين، أكثر أهمية على المدى الطويل من أزمة الإقراض الحالية.

من جانبٍ آخر، تحاول الحكومة الصينية معالجة التحديات التي يواجهها مواطنوها الأصغر سناً، وذلك من خلال إدخال سياسات تحد من التفاوتات في مستويات الدخل، في حين أن هذا قد يؤدي إلى تأثير اقتصادي قصير الأجل، إلا أنه قد يؤدي كذلك إلى جني فوائد جمة على المدى الطويل. كما اضطرت المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ العديد من التدابير التي لم تحظ بقدر كبير من التأييد الشعبي في عام 2016 من أجل تصحيح مسار نموها باعتبارها جزءاً من رؤية المملكة 2030. وعلى الرغم من أنه كان لدى المملكة العربية السعودية أسباباً مختلفة لاتخاذ هذه التدابير، إلا أن الفكرة الكامنة ورائها كانت بالمثل اتخاذ إجراءات حاسمة في وقت مبكر حتى تستمر الفوائد في التطور على المدى الطويل.

وبينما تواصل العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رفع أسعار الفائدة، تحاول الصين التخفيف من وطأة تباطؤها الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة. ولسوء الحظ، لا يوجد دواء سحري واحد لمعالجة جميع القضايا، لأنه ومع استمرار

³ يطلق على جيل "زد" أيضاً "المواطنون الرقميون" وهم الجيل الذي يلي جيل الألفية، ورغم عدم وجود تواريخ محددة لبدء وانتهاء هذا الجيل، إلا أن الباحثون وعلماء الديموغرافيا يستخدمون غالباً مواليد منتصف عقد التسعينات إلى نهاية عقد الثمانين كنقطة بدء لهذا الجيل، ويتبعه جيل "ألفا" وهم مواليد أواخر عقد الثمانين إلى منتصف عقد الثلاثين كنقطة انتهاء له.

القضايا الرئيسية لسوق النفط للأعوام 2022 و2023 و2024

الولايات المتحدة الأمريكية في نهجها الرامي إلى زيادة أسعار الفائدة، فإنها تخاطر بزيادة قيمة الدولار، مما يرفع بالتالي من تكلفة جميع أنواع السلع، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية. ويقدم تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط للفصل الثالث من عام 2022 تفاصيل أكثر من التفاصيل الواردة في هذا التقرير حول الاقتصاد الذي يحكم الأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية. وكنا قد أبرزنا في ذلك التقرير، الضغوط التضخمية، ومخاطر الركود، والتوترات الجيوسياسية، والاستثمارات، وأمن الطاقة، وأسعار الصرف، والتفاعل الناشئ بين هذه القضايا.

غير أن ثمة خطر آخر حول التنبؤ بهذه الفصول الثمانية القادمة يتعلق بالآراء المتباينة بين العديد من التوقعات. فعلى سبيل المثال، تختلف معدلات النمو الصيني المتوقع في هذا العام بين الوكالات والمنظمات، وقد وجدنا أن توقعات نمو الطلب الصيني لعام 2022 تتراوح ما بين +300 إلى -400 برميل في اليوم، وينطبق تحدي مماثل على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات الأسعار.

لا تزال توقعاتنا - بغض النظر عما يحدث - مبنية على تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع الأسعار الذي يحد من وتيرة الطلب، وسيناريو العرض "الهادي" المصحوب بالزيادات التدريجية لأوبك بلس، ومرونة الإنتاج التي تستجيب لارتفاع الأسعار، لا سيما في الدول غير الأعضاء في أوبك بلس. وعلى هذا النحو، خفضنا توقعاتنا للطلب لعام 2023، وقمنا بتحويل توقعاتنا للنمو إلى عام 2024. كما نتوقع أن يشهد استهلاك النفط نمواً في عام 2022 بمتوسط 2.16 مليون برميل في اليوم، مع قيادة الدول غير الأعضاء في المنظمة، والدول الأخرى لهذا النمو بنحو 1.20 مليون برميل في اليوم، وتخلف المنظمة بنحو 960 كيلو مليون برميل في اليوم. ومثلما ذكرنا في تقريرنا السابق، فإننا نعتقد أن الطلب العالمي على النفط قد عاد أخيراً إلى مستوياته لما قبل الجائحة في الفصل الثالث من عام 2022. ومع ذلك، يبدو أن توقعات الناتج المحلي الإجمالي متشائمة لعام 2023. غير أنه لا يزال من المتوقع أن يشهد الاستهلاك نمواً في عام 2023 بنحو 1.90 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2024 بمعدل 1.25 مليون برميل في اليوم.

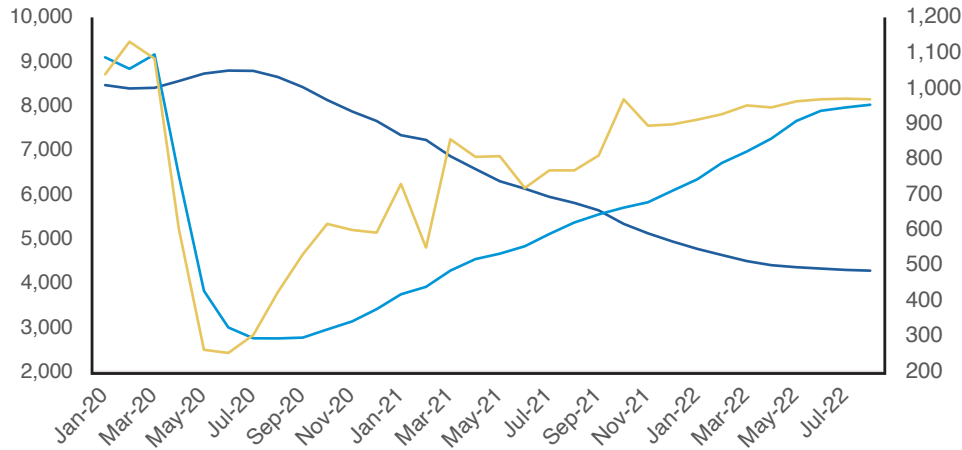
الجدير بالذكر في هذا السياق، أن توقعات الإنتاج لأعوام 2022 و2023 و2024 ترتبط ارتباطاً كبيراً بمنحنى الأسعار في الأشهر القليلة الماضية، وبما يحدث مع روسيا. إذ تشير أحدث البيانات إلى أن الإنتاج الروسي لم يتأثر كما حذرت بعض التقديرات السابقة. وعلى الرغم من وجود بعض التقديرات السابقة من هذا العام تتوقع انخفاض الإنتاج الروسي بما يصل إلى 4 مليون برميل في اليوم، إلا أننا نعتقد أنه قد شهد استقراراً، وينبغي أن يزيد الإنتاج السنوي بنحو طفيف بمقدار 80 ألف برميل في اليوم. ومن المحتمل أن يتم استبدال النفط بمجرد انتهاء فصل الشتاء الأوروبي. ومع ذلك، تمتلك روسيا القدرة والإمكانات الفنية لتحويل ما يتراوح ما بين 60٪ إلى 80٪ من صادراتها الأوروبية الحالية إلى أماكن آخر، لذلك قد يقتصر الانخفاض في عام 2023 على 780 ألف برميل في اليوم.

كذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العام بزيادة معدلات إنتاجها بدرجة كبيرة، ومن المتوقع أن يشهد النفط الصخري، وبخاصة سوائل الغاز الطبيعي نمواً بمقدار 945 ألف برميل في اليوم في هذا العام، ونموه في عام 2023 بنسبة 770 ألف برميل في اليوم تقريباً. علاوة على ذلك، بدأت أيضاً المشاريع التقليدية الأخرى التي كانت قيد الإعداد تدخل حيز الإنتاج لهذا العام، مما دفع إجمالي الإنتاج الأمريكي للارتفاع في عام 2022 بنحو 1.13 مليون برميل في اليوم.

على الرغم من أن أسعار غرب تكساس الوسيط كانت مرتفعة نسبياً طوال العام، إلا أننا نلاحظ أن زيادة إنتاج النفط الصخري كانت مدفوعة من جانب المنتجين المستقلين بصفة أساسية. علاوة على ذلك، نلاحظ أن أعداد التبار المحفورة ولكن غير المكتملة قد تراجعت بنحو مطرد، بينما استمرت أنشطة الحفر في التباطؤ في الأشهر القليلة الماضية. كما تستمر صناعة النفط الصخري في اتباع نهج حذرٍ من خلال التركيز على عوائد المستثمرين، وتجنب التوسعات الكبيرة بسبب المخاوف الناشئة عن انخفاض الأسعار في العام المقبل. وتشمل المخاطر السلبية الأخرى لأنشطة الحفر ارتفاع التكاليف، ونقص العمالة في صناعة النفط الصخري، وغيرها من المدخلات الأخرى. من المتوقع نتيجة لذلك، أن يصل نمو الإنتاج العالمي لهذا العام إلى 4.10 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2023 بمعدل

القضايا الرئيسية لسوق النفط للأعوام 2022 و2023 و2024

ارتفاع معدلات الآبار الأمريكية المحفورة المكتملة، وانحسار معدلات الآبار المحفورة غير المكتملة،
بمعدل شهري، في الفترة ما بين عام 2020 - حتى شهر أغسطس من عام 2022



الآبار المكتملة — الآبار المحفورة — الآبار المحفورة غير المكتملة

المصدر: تقرير إنتاجية الحفر، EIA، سبتمبر 2022.

2.65 مليون برميل، ونموه في عام 2024 بمقدار 940 ألف برميل. وأن تقود أوبك نمو الإنتاج في عام 2022 ثم الركود في عام 2023 بمعدل نمو طفيف قدره 360 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2024 بمقدار 550 ألف برميل في اليوم. ويرجع ذلك جزئياً إلى محافظة أوبك على طاقتها الإنتاجية الفائضة، بينما من المتوقع أن يقود المنتجون من خارج أوبك بلس وتيرة النمو في عامي 2023 و2024.

تعد توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعرض والطلب، بمثابة متوسط لكل فصل سنوي، ولا تأخذ في اعتبارها التقلبات قصيرة الأجل. فيما ستظل التغييرات الفعلية في العرض والطلب متقلبة بطبيعة الحال، مما يعكس الاستجابات للتغيرات الجيوسياسية الحالية، ومدة انتشار جائحة كوفيد-19. بينما قد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في إمدادات النفط بسبب الأعاصير، والامتنال لأوبك بلس، وتصاعد أو تراجع حدة التوترات الجيوسياسية، وغيرها من الأمور الأخرى.

توقعات الطلب

من المتوقع أن يشهد الاستهلاك العالمي للنفط نمواً في عام 2022 بمقدار 2.16 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2023 بزيادة إضافية قدرها 1.90 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2024 بمعدل 1.25 مليون برميل في اليوم. ولأن محركات الطلب مماثلة لتلك الموجودة في الفصل السابق، فقد حافظنا على توقعاتنا السابقة للطلب لعام 2022. غير أن المؤشرات الاقتصادية تشير الآن إلى أن العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الاقتصادي معرضة لخطر الركود بدءاً من هذا الفصل، لذلك قد يشهد نمو الطلب تباطؤاً في عام 2023.

كذلك أدت المخاوف خلال العام الماضي بشأن الوضع الاقتصادي والجيوسياسي العالمي إلى خفض توقعات الطلب لعام 2022. وفي الواقع، عقد تقريراً تنبؤات كابسارك لأسواق الطاقة (KOMO) الأول والثاني لهذا العام آمالاً أكبر بكثير على تحقيق نمو أقوى في عام 2022، إلا أن النصف الأول من العام شهد تراجعاً في معدلات الاستهلاك، فيما كان النمو في الفصل الثالث أعلى حيث بلغ 1.76 مليون برميل في اليوم، ولكن وبالتزامن مع اقتراب حلول موسم الشتاء، وتراجع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول، فقد دفعنا ذلك إلى خفض توقعات نمو الطلب لهذا الفصل إلى 510 ألف برميل في اليوم فقط.

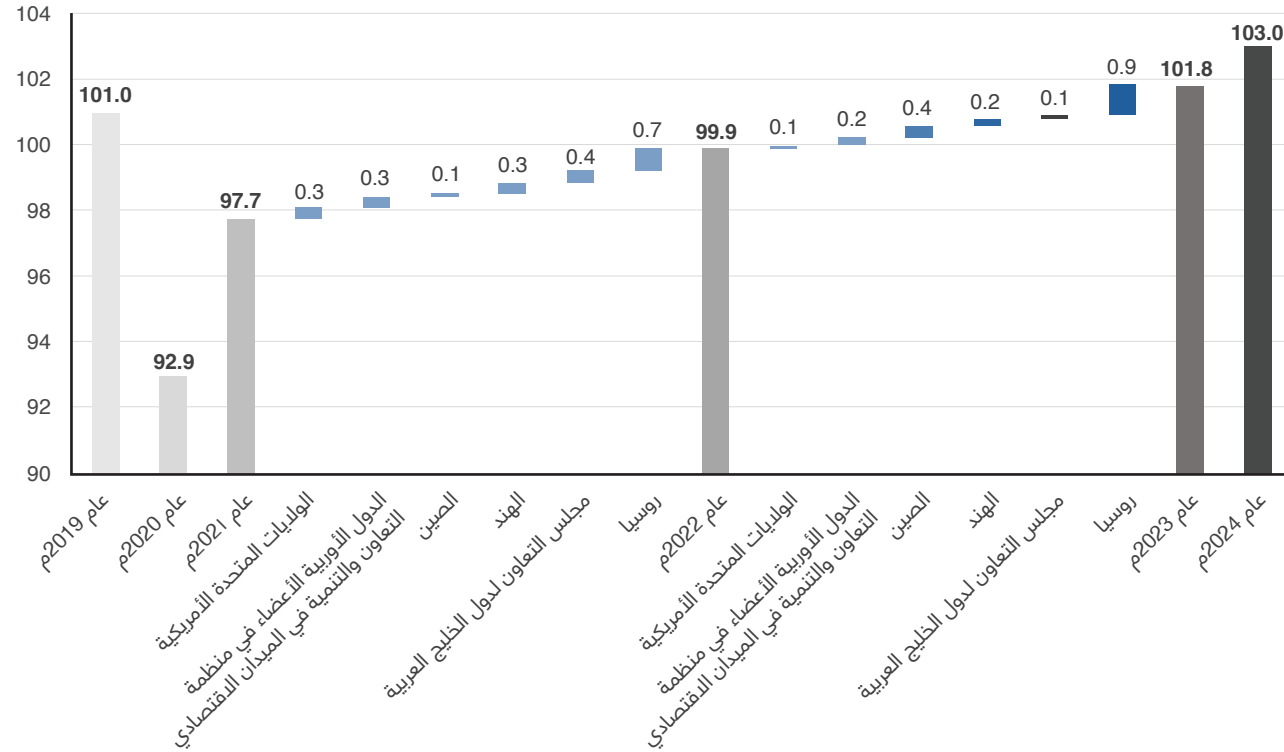
من الأفكار المثيرة للاهتمام التي يمكن مشاركتها في هذه التوقعات، أنه حتى لو شهد عام 2023 حدوث ركود، فإن وتيرة الطلب السنوي سنستمر في النمو. ومن الآن فصاعداً، فإن توقعات النمو على أساس سنوي ستكون محدودة، ولا يُتوقع أن تتجاوز 1.5 مليون برميل في اليوم. ونظراً لأننا نتوقع انتعاش وتيرة الطلب الصيني في العام المقبل، وكذلك العديد من دول المنظمة في العام التالي، لذا فإن توقعات النمو للعامين المقبلين ستستمر في الارتفاع لتتجاوز توقعات النمو قبل عام 2020.

كما أن هنالك أمر آخر مثير للاهتمام ينبغي الانتباه إليه في هذا الشتاء، ويتمثل في أن استهلاك الوقود الثقيل وزيت

الوقود يتجاوز التوقعات السابقة. وفي واقع الأمر، إن زيت الوقود ذا محتوى الكبريت المرتفع لم يكن يحقق أرباحاً تذكر لفترة من الوقت، كما أن تصديره أنتج هوامش أرباح منخفضة. ومع ذلك، ونظراً لنقص أمدادات الغاز في أوروبا، فقد أصبح حرق زيت الوقود لأغراض التدفئة مربحاً في هذا الشتاء. بينما نجد أن فروقات النقل الخفيف والثقيل قد ارتفعت بدرجة ملحوظة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى زيادة هوامش التكرير النقدية المتغيرة للتكوينات النهائية الثقيلة لنفط "Western Canada Select" التي تصل إلى 40 دولاراً أمريكياً في شهري أبريل ويوليو من هذا العام.

توقعات الطلب

النمو السنوي للطلب العالمي على النفط (مليون برميل في اليوم) للفترة ما بين 2019 - 2024



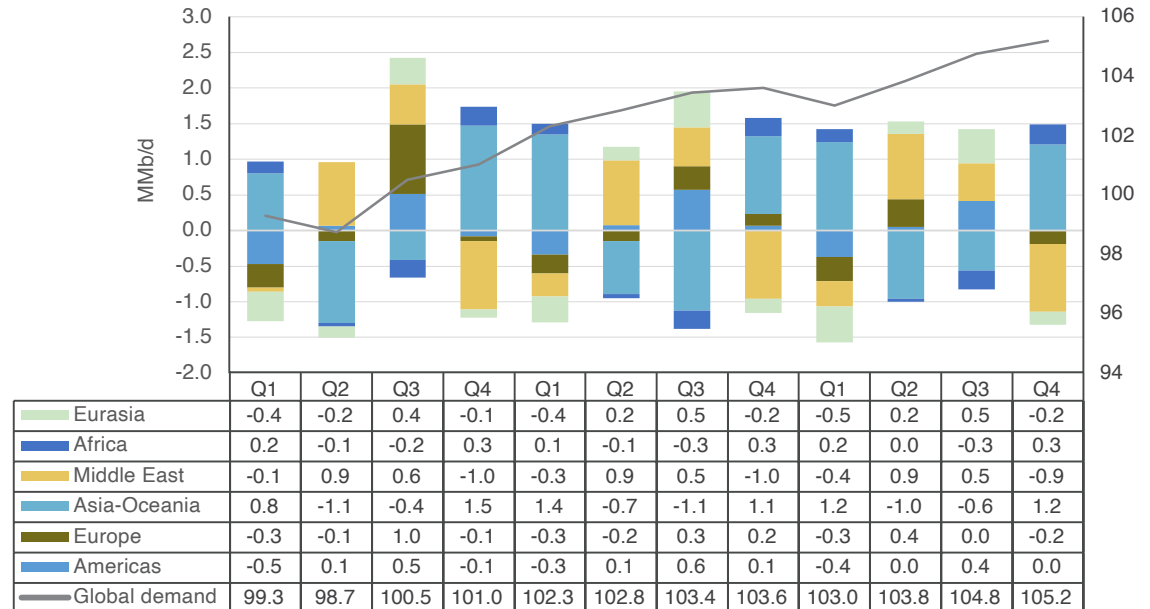
المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

2020	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2020
42.6	43.3	42.1	38.9	46.2	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
49.5	50.9	50.2	48.8	48.2	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
92.1	94.2	92.3	87.7	94.4	الطلب العالمي
2021	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2021
45.2	46.2	46.2	44.8	43.4	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
52.6	53.4	53.3	52.4	51.2	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
97.7	99.6	99.5	97.2	94.6	الطلب العالمي
2022	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2022
46.1	47.1	46.5	44.9	46.0	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
53.8	53.9	54.0	53.8	53.3	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.9	101.0	100.5	98.7	99.3	الطلب العالمي
2023	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2023
46.6	47.3	46.6	45.7	46.9	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
55.2	55.1	55.5	55.7	54.3	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
101.8	102.5	102.0	101.5	101.2	الطلب العالمي
2024	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	2024
46.8	47.2	46.7	46.3	46.9	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
56.3	56.4	56.7	56.5	55.4	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
103.0	103.6	103.4	102.8	102.3	الطلب العالمي

مستويات الطلب (مليون برميل في اليوم)

من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصة 54% من استهلاك النفط العالمي في الفترة ما بين عامي 2022 و2023، وأن تمثل نمواً يتراوح ما بين 56% و73% في عامي 2022 و2023 على التوالي. كما أن من المتوقع أن تشهد منطقة آسيا وأوقيانوسيا أكبر نمو فصلي بحوالي 1.5 مليون برميل في اليوم، حيث من المتوقع أن تزيد جميع دول المنظمة في آسيا والصين والهند من معدلات استهلاكها في هذا الفصل. كذلك من المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط أقوى وتيرة انخفاض، حيث ينخفض مستوى الطلب على النفط لتوليد الطاقة الكهربائية خلال فصل الشتاء انخفاضاً ملحوظاً عن مستواه خلال فصل الصيف بنحو 1 مليون برميل في اليوم.

نمو الطلب الإقليمي على النفط (مليون برميل في اليوم) خلال الربع الأول من عام 2022، والربع الرابع من عام 2024



الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024
United States	20.0	20.3	20.2	20.5	20.5	20.4	20.3	20.2	20.5	20.6	20.4	20.4	20.3	20.5	20.5	20.4

الفترة ما بين عامي 2022 - 2023م

يتوقع نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط أن يشهد الاستهلاك الأمريكي من النفط نمواً بنحو 350 ألف برميل في اليوم في عام 2022، ونموه في عام 2023 بمعدل 60 ألف برميل في اليوم، ليصل في الفصل الثالث من عام 2022 إلى مستوياته لعام 2019.

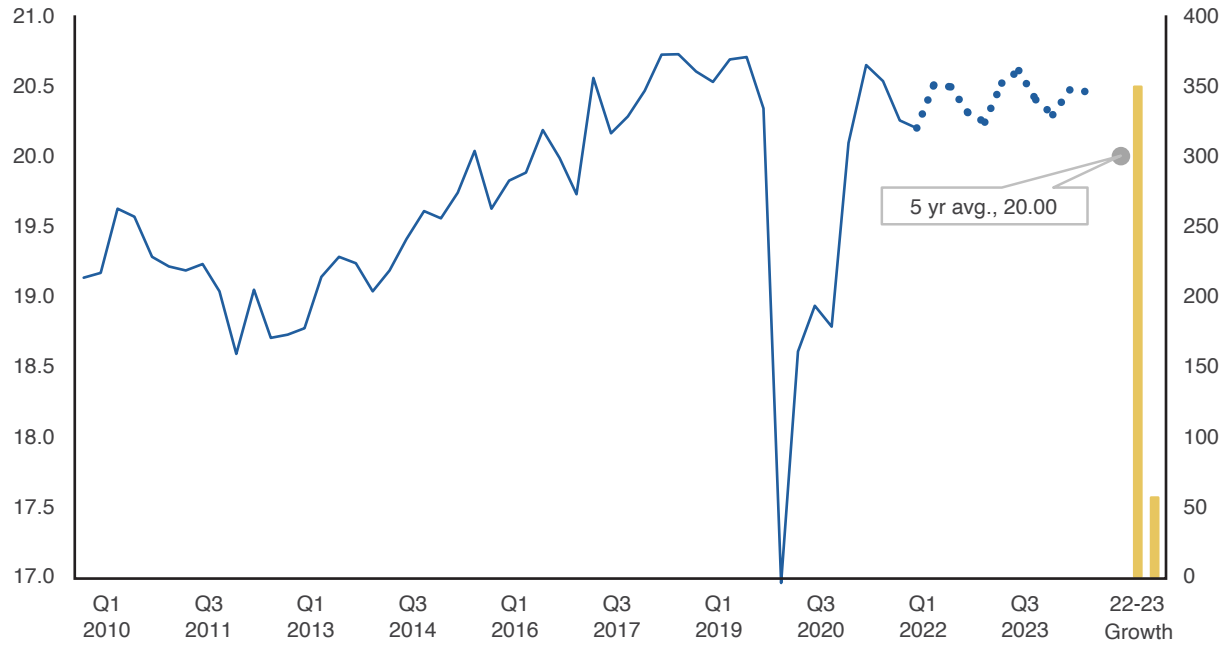
الجدير بالذكر في هذا السياق، أن استهلاك وقود النقل قد تأثر تأثراً كبيراً في عام 2020، ولكنه سرعان ما تعافى في عام 2021 واستمر في انتعاشه في عام 2022. فيما وصلت أنشطة النقل الجوي والبري إلى مستوياتها لما قبل جائحة كوفيد-19، بل أنها تجاوزت معدلات عام 2019 في بعض الأيام. كما أدى نقص أشباه الموصلات وغيرها من المشكلات الأخرى في سلسلة الإمداد إلى ارتفاع أسعار المركبات الجديدة، وزيادة معدلات مبيعات السيارات المستعملة الأقل كفاءة في استهلاك الوقود خلال عام 2021. غير أننا نتوقع استمرار وتيرة التضخم في أسعار المركبات الجديدة لهذا العام، ونتيجة لذلك، فإننا نقدر أن يظل الطلب على وقود المركبات متواضعاً مع إمكانية زيادة استهلاك البنزين على الرغم من ارتفاع أسعار التجزئة التاريخية

التي تجاوزت "5" دولارات أمريكية للجالون في منتصف العام، مما يشير إلى وجود طلب قوي. ومن المتوقع أن يشهد استهلاك البنزين السنوي لعام 2022 نمواً قوياً (160 ألف برميل في اليوم)، خاصة وأن سعر البنزين العادي قد انخفض الآن إلى ما يقرب من 3.70 دولار أمريكي للجالون الواحد. وبلي النمو في البنزين، النمو في زيت الغاز والديزل (70 ألف برميل في اليوم)، وغاز البترول المسال (40 ألف برميل في اليوم)، وأنواع الوقود الثقيل الأخرى.

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الرابع من عام 2022

انحسار وارتفاع معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2022 - 2023)، (مليون برميل في اليوم)



كما نتوقع أن يؤدي الطلب الأمريكي في هذا الفصل من العام إلى انخفاض فصلي قدره 10 آلاف برميل في اليوم. وعلى الرغم من تراجع أسعار الوقود، وبخاصة البنزين والديزل، إلا أن من المتوقع أن يشهد استهلاك معظم أنواع الوقود في هذا الفصل انخفاضا ملحوظا، على غرار نمط الطلب الموسمي. ومن المتوقع انخفاض معدلات الطلب على وقود النقل، وازدياد معدلات الطلب على وقود التدفئة، ونمو الطلب على غاز البترول المسال بمقدار 310 ألف برميل في اليوم، ونمو الطلب على زيت الغاز والديزل بمقدار 150 ألف برميل في اليوم، وزيت الوقود بمقدار 50 ألف برميل في اليوم.

المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024
OECD Europe	13.3	13.3	13.2	14.1	14.1	13.7	13.8	13.6	14.0	14.1	13.9	13.8	14.2	14.2	14.0	14.0

الفترة ما بين عامي 2022 - 2023

من المتوقع أن يشهد استهلاك النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة في عام 2022 نمواً بمقدار 320 ألف برميل في اليوم (زيادة 70 ألف برميل في اليوم مقارنة بما ورد في تقرير الفصل الثالث من ذات العام، وذلك نظراً لانخفاض مخاطر الركود في هذا العام)، ونموه في عام 2023 بمقدار 230 ألف برميل إضافي في اليوم (أقل بمقدار 150 ألف برميل في اليوم من توقعاتنا السابقة بسبب مواجهة العديد من الدول في تلك المنطقة لانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام).

كان من المتوقع انتعاش معدلات الطلب على النفط بوتيرة أسرع بكثير في الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة من الانخفاضات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، وكانت وتيرة هذا الانتعاش ضعيفة بسبب التوترات الجيوسياسية الأخيرة، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم في هذه المنطقة. بل قد

يشهد الطلب المزيد من التراجعات، بناءً على كيفية تطور هذه المواقف، لا سيما في ظل مواجهة ألمانيا وفرنسا وبولندا لانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي في هذا الفصل.

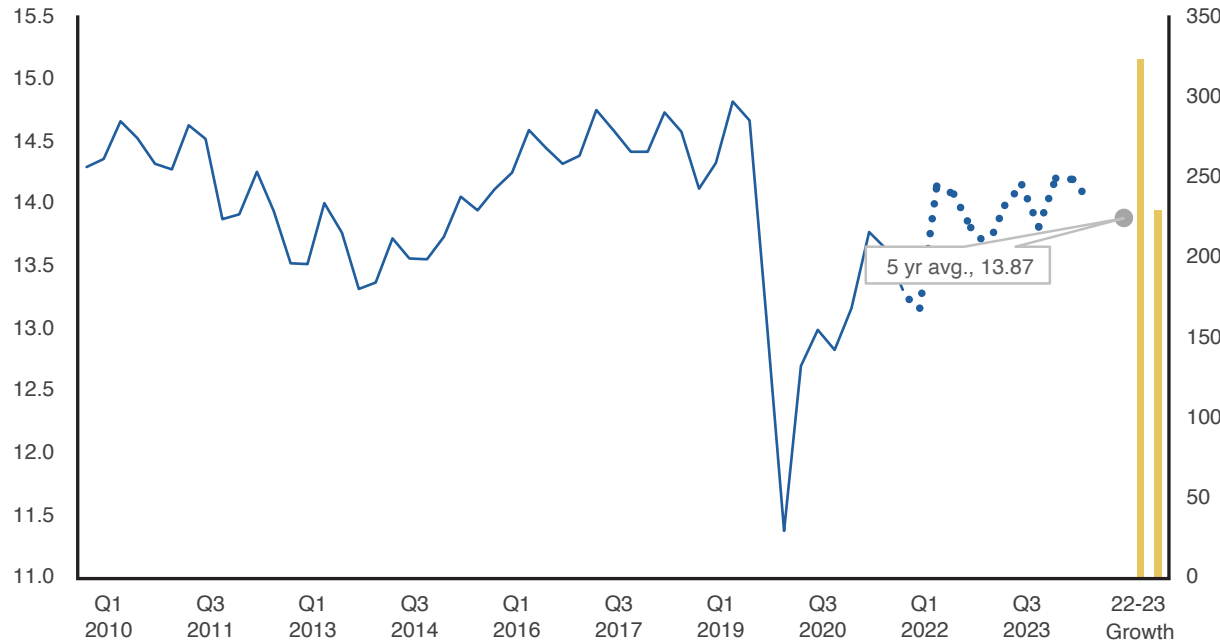
غير أننا نتوقع في الوقت الراهن أن نشهد نمواً متواضعاً في الطلب لعام 2022، مصحوباً بزيادة معدلات الاستهلاك متراوحاً ما بين 20 إلى 40 ألف برميل في اليوم لجميع أنواع الوقود، باستثناء الديزل، الذي من المتوقع أن يشهد نمواً في عام 2022 بنحو 140 ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، وإذا توصلت روسيا وأوكرانيا إلى وقفٍ لإطلاق النار، أو شهدت أنشطة السفر الدولي لمسافات طويلة انتعاشاً قوياً أكبر من المتوقع، يمكن بالتالي أن تكون الأرقام الخاصة بالدول الأوروبية أعضاء المنظمة أعلى بكثير. علاوة على ذلك، إذا وضع الاتحاد الأوروبي سقفاً سعرياً لواردات

النفط الروسية، فإن من المحتمل ازدياد معدلات الاستهلاك أكثر. بينما تتوقع أوروبا حدوث نقص في وقود التدفئة لهذا الشتاء، وعلى الرغم من أن التحوّل من استخدام الغاز إلى الوقود السائل قد يسهم في ارتفاع وتيرة الطلب على النفط، إلا أن القدرة التقنية تحدّ من مقدار استبدال الوقود الذي يمكن حدوثه فعلياً. فوفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز" الذي نُشر في السابع من شهر سبتمبر، فإن "وتيرة التحوّل العالمي من استخدام الغاز إلى الوقود النفطي ستشهد ارتفاعاً بنسبة 80٪ بالتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز الأوروبية والتأسيوية"، ويمكن أن يصل هذا التحوّل في استخدام الوقود من الغاز إلى النفط في أوروبا إلى مستويات تصل إلى 300 ألف برميل في اليوم من الطلب على السوائل في الفصل الأول من عام 2023.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

الفصل الرابع من عام 2022

تراجع وارتفاع معدلات النمو في الدول الأوروبية أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تراجع بمليين البراميل في اليوم، والنمو بآلاف البراميل في اليوم) في الفترة ما بين (2023 - 2022)



نتوقع من جانب آخر، أن تشهد الدول الأوروبية أعضاء المنظمة بعض التباطؤ الاقتصادي في هذا الفصل، مما سيؤثر سلباً على معدلات الطلب. كما نتوقع حدوث انخفاض إجمالي على أساس فصلي قدره 60 ألف برميل في اليوم على الرغم من أنه من المتوقع أن يشهد استهلاك الديزل نمواً بمقدار 100 ألف برميل في اليوم، ونمو وقود الطائرات وزيت الوقود بمقدار 20 ألف برميل في اليوم لكليهما، إلا أن الانخفاض المتوقع في استهلاك البنزين والمنتجات الثقيلة سيعيق هذا النمو.

المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

الصين

MMb/d	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024
China	15.0	15.2	14.9	14.9	15.3	15.1	15.4	15.7	15.3	15.4	15.5	15.7	15.9	15.9	16.1	15.9

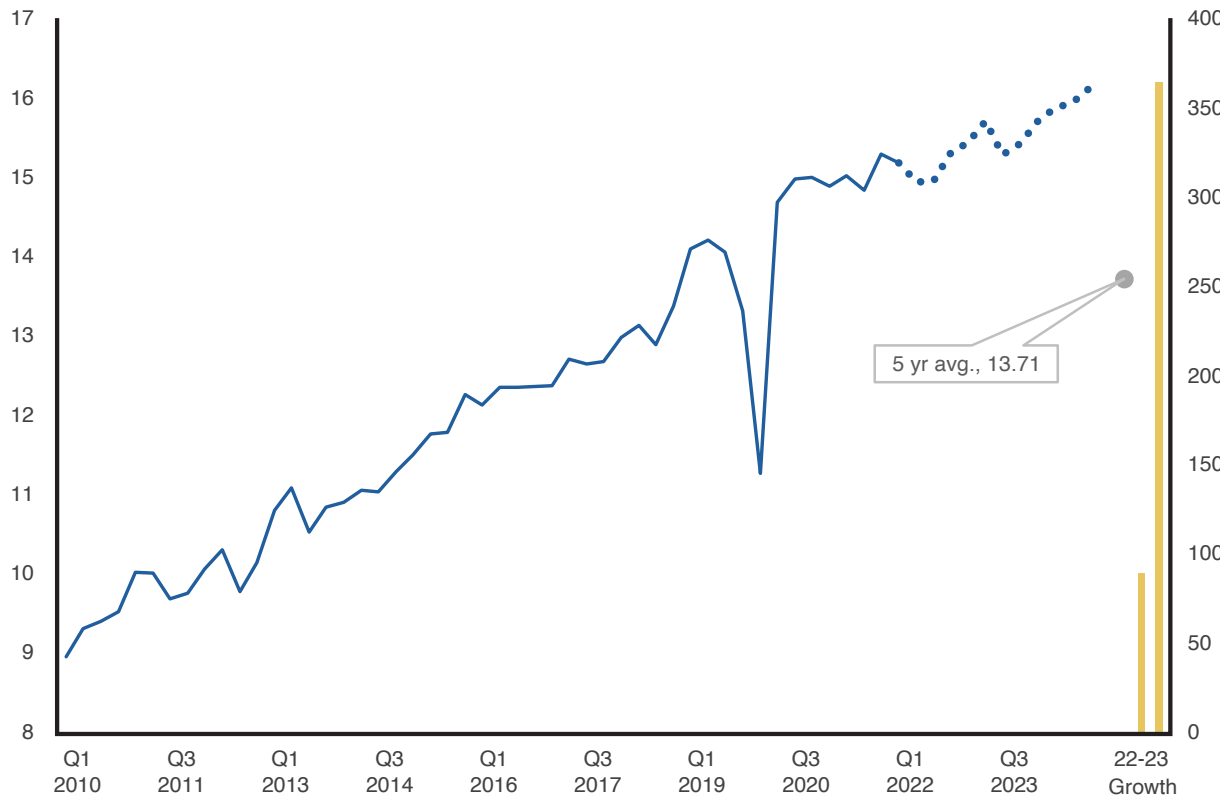
الفترة ما بين 2022 - 2023

من المتوقع أن يشهد الاستهلاك الصيني من النفط في عام 2022 نمواً بحوالي 90 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2023 بمقدار 360 ألف برميل في اليوم. غير أن زخم اللاقتصاد الصيني آخذ في الازمحلال هذا العام، ولم تساعده عمليات الإغلاق الأخيرة على مدار العام بسبب جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، فإننا نقدر حدوث زيادات متواضعة في استهلاك جميع أنواع الوقود، وأن تتراوح ما بين 10 - 90 ألف برميل في اليوم، باستثناء وقود الطائرات والكيروسين الذين من المقدر أن يشهد استهلاكهما انخفاضاً قدره 30 ألف برميل في اليوم. إلا أن المثير للدهشة في هذا السياق أن الطلب على الديزل لا يزال متديناً هذا العام، متزامناً مع تحول معظم الطلب نحو الوقود الثقيل لبناء الطرق.

الصين

الفصل الرابع من عام 2022

انحسار النمو الصيني بملايين البراميل في اليوم، ونموه بآلاف البراميل في اليوم للفترة (2022 - 2023)



من المتوقع يشهد الاستهلاك الصيني من النفط على أساس فصلي نمواً بمقدار 360 ألف برميل في اليوم، وعلى الرغم من أننا توقعنا ارتفاع وتيرة الطلب على الوقود الثقيل، إلا أننا نتوقع الآن أن يقود وقود النقل وتيرة النمو في هذا الفصل بالتزامن مع بدء تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وبالتالي، نتوقع أن يشهد الطلب على الديزل نمواً بنحو 140 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على البنزين بمعدل 40 ألف برميل في اليوم. أما في الوقت الحالي، فمن المتوقع أن يظل نمو الطلب على وقود الطائرات ضعيفاً عند 20 ألف برميل في اليوم، ولكننا نتوقع أن يشهد الطلب على الوقود الثقيل نمواً بمقدار 90 ألف برميل في اليوم.

المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022

الهند

MMb/d	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024
India	4.9	5.3	5.4	4.9	5.3	5.2	5.6	5.7	5.0	5.4	5.4	5.7	5.8	5.0	5.5	5.5

الفترة ما بين عام 2022 - 2023

يأتي جزء كبير من النمو الاقتصادي الهندي من قطاعها الصناعي. ومع ذلك، فقد شهد عامي 2021 و2022، زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الذي تحقق أكثره من خلال قطاع الخدمات. وبالتالي فإن الطلب على النفط قد يتباطأ متخلفاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن قدرة الهند على شراء النفط الروسي وفقاً للخصم المقدم لها ستعمل على زيادة معدلات استهلاكها مقارنة بالدول الأخرى. ونتوقع أن يمثل الديزل ثلث نمو الطلب الهندي في هذا العام، يليه نمو الطلب على المنتجات الثقيلة المستخدمة في تطوير البنية التحتية، ثم نمو الطلب على البنزين وغاز البترول المسال بمعدل 60 ألف برميل في اليوم لكل منهما.

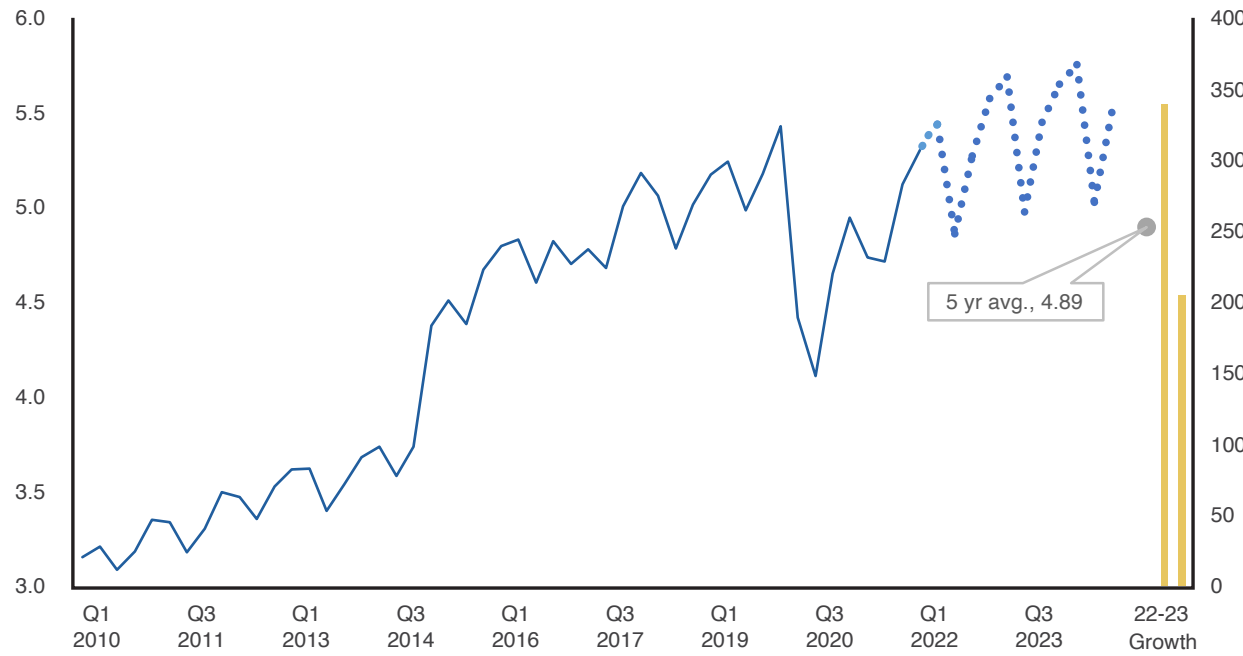
من المتوقع أن تعمل الهند والصين على زيادة معدل عمليات التكرير لتصدير المزيد من الوقود إلى أوروبا، مما قد يدعم ارتفاع الطلب المحلي من كلا البلدين في عام 2023.

من المتوقع نمو الاستهلاك الهندي من النفط في عام 2022 بحوالي 340 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2023 بنحو 200 ألف برميل في اليوم. على الرغم من أن من المفترض أن يشهد عام 2022 نمواً صحياً، إلا أن عامي 2022 و2023 سيشهدان كذلك قيام انتخابات الولايات الهندية التي ستقود إلى إجراء الانتخابات العامة لعام 2024. ونتوقع ارتفاعاً في وتيرة الطلب لهذا العام بسبب اعتراف الحكومة الهندية بتبني سياساتها المتعلقة بالرفاهية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى بدء سريان تنفيذ الهيكل الجديد لضريبة الوقود في 22 مايو الذي يهدف إلى عزل المستهلكين عن ارتفاع أسعار البنزين والديزل، وبالتالي يمكننا أن نشهد ارتفاعاً في معدلات الطلب. غير أنه يمكن لهذا الأمر أن يمثل خسارة للحكومة الهندية في الإيرادات السنوية تتجاوز تريليون روبية هندية. وكانت الحكومة الهندية تعتزم قبل الجائحة، تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية لإنعاش الاقتصاد الهندي. ورغم ذلك، ظلت أسعار النفط الخام مرتفعة خلال الفصلين الماضيين، مما انعكس على ارتفاع أسعار البنزين والديزل في محطات التوزيع. فيما عادت انتخابات الولايات الهندية الأخيرة بنتيجة إيجابية للحزب الحاكم، مما يشير إلى استمرار سياسات الوقود الحالية.

انحسار وارتفاع معدلات النمو الهندي (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بالتلافيف البراميل في اليوم) للفترة (2023 - 2022)

الفصل الرابع من عام 2022

من المتوقع أن يشهد الطلب الهندي انتعاشاً جيداً بعد انقضاء موسم الرياح الموسمية، مصحوباً بنمو فصلي قدره 410 آلاف برميل في اليوم، وتتوقع انتعاش القطاع الزراعي الهندي خلال موسم الحصاد، مما يرفع من وتيرة استهلاك الديزل بمقدار 290 ألف برميل في اليوم. أيضاً من المتوقع أن يشهد الطلب على الوقود الثقيل نمواً قدره 70 ألف برميل في اليوم، ونمو الطلب على غاز البترول المسال بمقدار 50 ألف برميل في اليوم، فيما لا يُتوقع أن تشهد أنواع الوقود المتبقية تغيرات كبيرة في معدلات الطلب.



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022

المملكة العربية السعودية

MMb/d	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024
Saudi Arabia	3.6	3.2	3.9	4.3	3.6	3.8	3.2	4.0	4.4	3.6	3.8	3.2	4.0	4.4	3.6	3.8

الفصل الرابع من عام 2022

من المتوقع أن يشهد الطلب السعودي الفصلي تراجعاً قدره 780 ألف برميل في اليوم بالتزامن مع انتهاء فصل الصيف، وتراجع معدلات الطلب على توليد الطاقة الكهربائية، لذا نتوقع انخفاض استهلاك الديزل بمقدار 190 ألف برميل في اليوم، وتراجع استهلاك زيت الوقود وأنواع الوقود الثقيل الأخرى والخام بمقدار 220 ألف برميل في اليوم لكل منهما.

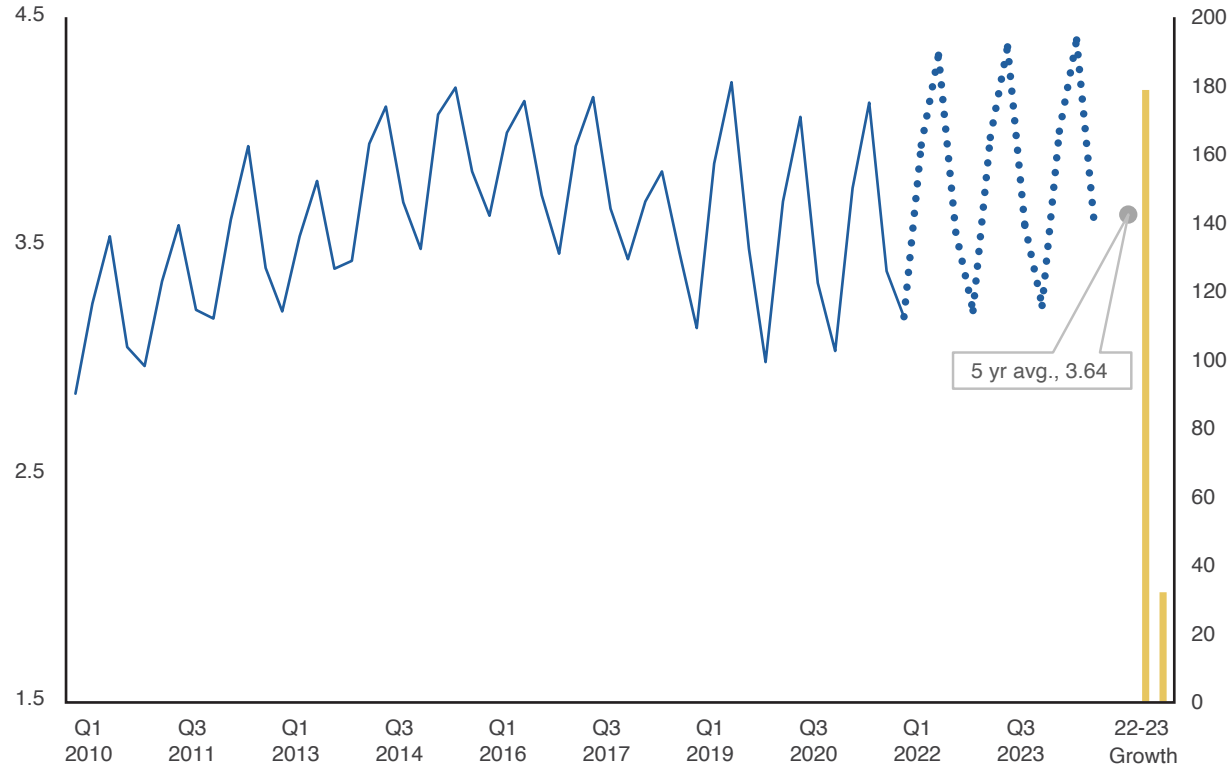
الفترة ما بين عامي 2022 - 2023

من المتوقع أن يشهد استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط في عام 2022 نمواً بمقدار 180 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2023 بنحو 35 ألف برميل في اليوم.

بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط الذي يعطي المملكة العربية السعودية دفعة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن محركات نمو الطلب على النفط تتمثل في زيادة أنشطة النقل وتوليد الطاقة الكهربائية، مصحوبة بزيادة ملحوظة في وتيرة الطلب على الديزل وزيت الوقود خلال فصل الصيف. علاوة على ذلك، تضاعفت تقريباً وتيرة الطلب على الطيران السعودي مقارنة بعام 2021، فيما استمر القطاع البحري السعودي في تحقيق النمو، وبالتالي فإننا نتوقع أن يمثل نمو وقود الطائرات نسبة 31٪ من نمو الاستهلاك السعودي للنفط في عام 2022، يليه نمو الطلب السعودي على الوقود الثقيل بنحو 40 ألف برميل في اليوم لاستخداماته في المشاريع العملاقة الجارية، غير أن من المتوقع أن يظل الطلب على النافتا وغاز البترول المسال ضعيفاً لهذا العام.

المملكة العربية السعودية

انحسار وارتفاع معدل نمو الطلب السعودي (انحساره بملايين البراميل في اليوم، ونموه بآلاف البراميل في اليوم) للفترة (2023 - 2022)



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

مناقشة العرض

ظلت أسواق المخاطر والنفط متداخلة منذ وجود السوق، وقد كان لكل فصل سنوي خلال السنوات الثلاث التي مضت على انطلاق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط، تحدياته الخاصة، إلا أن هذا الفصل يبدو أنه يتسم بأوجه عدم يقين تتجاوز أي وقت سابق في تاريخ تنبؤات كابسارك لأسواق النفط. إذ مثلت جائحة كوفيد-19 تحدياً هاماً لجانب الطلب، فيما تبرز مخاطر العرض الآن في مقدمة التحديات. ولد يزال الصراع في أوكرانيا والإمدادات المرتبطة به من أحد أكبر المنتجين في العالم "روسيا" يمثل الخطر الرئيس كما كانت الحال خلال الأشهر الستة الماضية، بينما تتمثل كل المخاطر الأخرى في العمليات النهائية للإنتاج وتؤدي إلى نتائج سوقية مختلفة للغاية.

تناولنا في الإصدارات السابقة من سلسلة هذه التنبؤات مستقبلين، إذ كان العرض الروسي "لا يحظى بشعبية، أو أنه غير متوفر"، إلا أن هذا الانقسام تطور الآن ليصبح "التمويل مقابل البقاء". ذلك أن كل من القوى الغربية وروسيا يرون أن أزمة الطاقة الحالية عبارة عن منافسة لمدى قوة التحمل والقدرة على الصمود ويلعبون على نقاط قوتهم وفقاً لذلك. فيما ترغب القوى الغربية بما فيها مجموعة السبع وبخاصة الاتحاد الأوروبي، في تجويع الاقتصاد الروسي ببطء وتجفيف أمواله حتى يستحيل على روسيا مواصلة الصراع في أوكرانيا. كما أنهم يخططون لتحقيق هذه الغاية (والحفاظ على اقتصادهم) من خلال وضع سقف سعري يسمح للمنتجين

الروس بمواصلة توفير السوائل إلى السوق، ولكن لا يسمح في الوقت نفسه للحكومة الروسية بالاستفادة من العوائد الناجمة عن ارتفاع الأسعار. غير أن هذه الحرب الاقتصادية تعتبر خياراً أكثر ليونة من المواجهة المباشرة، ولكن يصعب تنفيذها عندما يكون لروسيا شركاء تجاريون بديلون (منتهكوا العقوبات)، وتكون مرنة نسبياً عندما يتعلق الأمر بأساسيات البقاء على قيد الحياة مثل الغذاء والماء والطاقة.

من ناحية أخرى، تشن روسيا حصارها من خلال اتباع تكتيك قطع إمدادات الطاقة (خاصة الغاز) عن أوروبا، مستغلة برد الشتاء وفيزياء القصور الحراري⁴ لصالحها في المفاوضات. فهل يمكن للأوروبيين الصمود حتى حلول فصل الربيع؟ تشير المراجعة السريعة للوضع المالي لروسيا إلى أنها تستطيع - إذا اختارت ذلك - البقاء على قيد الحياة لمدة عامين تقريباً في ظل الإنفاق الحالي المصحوب بالعائدات المحدودة من الطاقة، سواء تحول ذلك إلى تراجع بطيء أو إلى لعبة يشارك فيها الجميع، فلا يوجد شيء بعينه يحدد كل شيء آخر.

قمنا في هذا الفصل بإنشاء سيناريو الحالة الأساسية بناءً على فرضية أن جميع القادة سيتخذون خيارات معقولة وأن "رشاد العقول الراجحة" سيسود، وتبدو النتيجة العامة في هذا السيناريو مماثلة للوضع الحالي، بدون سقف سعري أو فرض للحظر، وإنما التعادل الفعلي بين الجانبين.

ويفترض سيناريو الحالة الأساسية وضع سقف سعري ولكن يتم تجاهله بدرجة كبيرة، وأن الأسعار العالمية لا ترتفع أو تنخفض بنحو ملحوظ، كما لا يزيد العرض العالمي أو يتم تقليصه بدرجة كبيرة، وأن أوروبا لا تتعرض للتجمد، كما لا تنفذ أموال روسيا، ويمكن لكلا الجانبين المطالبة بتحقيق نوع من الانتصار.

لسوء الحظ، قد لا يكون هذا السيناريو هو ما قد تخبئه الأيام من أحداث كما يتضح من عملية التخريب الأخيرة لخط أنابيب نورد ستريم، وانتخاب حكومة يمينية متطرفة في إيطاليا، وغيرها من القضايا الأخرى التي تعمل على زيادة حدة التوترات الجيوسياسية. غير أننا سنقوم بمناقشة سيناريوهات بديلة في الفقرات التالية.

أبرز النقاط التي وردت في هذا الإصدار:

- تنتظر أوبك بلس حلول شهر ديسمبر، عندما يتم فرض سقف سعري محتمل أو حدوث تباطؤ اقتصادي، أو فرض حظر.
- ينتظر منتجو النفط الصخري ظروفاً أفضل بصبر نافذ.
- تعتبر التطورات الجيوسياسية وأمن الطاقة من اهتمامات الجميع.

⁴ تصف قوانين الديناميكا الحرارية العلاقات بين الطاقة الحرارية أو الحرارة وأشكال الطاقة الأخرى، وكيف تؤثر الطاقة على المادة. وينص القانون الأول للديناميكا الحرارية على أن الطاقة لا تفنى ولا تستحدث من العدم، وأن الكمية الإجمالية للطاقة في الكون تبقى على حالها. بينما ينص القانون الثاني للديناميكا الحرارية على أنه عند نقل الطاقة أو تحويلها يضيع المزيد منها، ولعل أبلغ ما قيل لوصف هذا القانون الثاني ما قاله أستاذ الفيزياء بجامعة ميسوري، سيبال ميترا: إنه إذا كان لديك نظام معزول، فإن أي عملية طبيعية في هذا النظام تتقدم في اتجاه زيادة الفوضى أو "الإنتروبي".

توقعات العرض

من المتوقع في ظل سيناريو "العقول الراجعة"، أن يشهد المعروض العالمي من السوائل في عام 2022 نمواً بنحو 4.10 مليون برميل في اليوم، وأن يصل في هذا العام إلى متوسط 99.29 مليون برميل في اليوم، وأن يشهد عام 2023 زيادة إضافية في العرض بمقدار 2.65 مليون برميل في اليوم، مصحوباً بالتخفيف التدريجي لتخفيضات أوبك بلس، ليبلغ متوسط المعروض حوالي 101.93 مليون برميل في اليوم لهذا العام. مما يعكس مدى التأثير الضئيل على الإمدادات الروسية متجاوزة ما توقعناه في بداية الصراع، إلا أن توقعاتنا لعام 2023 وما بعده لا تزال على حالها دون تغيير.

تظل بياناتنا المتعلقة بالمخاطر على حالها دون تغيير يذكر، وسيجري المسح وفقاً للمصادر التي استمد منها في شهر ديسمبر المقبل. ومع ذلك، يمكن الاطلاع على معظم التفاصيل المتعلقة بالتفسير الجديد لمقاييس المخاطر في المناقشة النوعية لهذا التقرير. فيما يمكن أن تكون النسخة المحدثة من جدول المخاطر في الإصدار التالي انحرافاً وخروجاً تاماً عن نتائج المسح الأخير وتغيير وجهات نظرنا تماماً، وذلك اعتماداً على استجابات المشاركين في هذا المسح.

من جانبٍ آخر، يستقر النمو خارج أوبك بلس لعام 2022 بنحو 1.67 مليون برميل في اليوم، مع وجود الأمريكيين كمحرك واضح لهذا النمو. إذ تساهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، وكندا، وغيانا والأرجنتين بما يتراوح ما بين 100 - 200 ألف برميل في اليوم، مصحوباً بإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية 1.13 مليون برميل في

اليوم لجميع مصادر الوقود، باستثناء النرويج (مدفوعة بالطلب الإقليمي)، ونتوقع أيضاً أن تكون القارتين مركز الإمداد الرئيس في عام 2023.

كان من المفترض أن تشهد إمدادات النفط الصخري هذا العام انتعاشاً بالتزامن مع خروجنا من جائحة كوفيد-19، إلا أن أداءها لا يزال ضعيفاً كما لاحظنا في الإصدارات السابقة من تنبؤات كابسارك لأسواق النفط. غير أن الأمر المثير للاهتمام أن التحول نحو المزيد من التنقيب عن الغاز يؤدي إلى زيادة المعروض من سوائل الغاز الطبيعي، في حين تم تعديل إمدادات الخام والمكثفات بخفضها. ويبدو أن التوقعات لعام 2022 تشير إلى زيادة قدرها 945 ألف برميل في اليوم في إجمالي السوائل من النفط الصخري الأمريكي، وأن يكون عام 2023 أكثر هدوءاً بتوفير 770 ألف برميل إضافية في اليوم. غير أن الضغوط السياسية الأمريكية المحلية في مستقبل الزيادات الحادة في الأسعار، قد تؤدي إلى انتهاج سياسات تعمل على حفز المزيد من الإنتاج، لا سيما بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024. أما إذا توفرت المزيد من الإمدادات بالتناوب، فمن المحتمل أن يؤدي اتخاذ إجراءات سياسية أقوى إلى عدم تشجيع المزيد من عمليات الإنتاج.

كذلك يقترن التفاؤل الأخير لمنتجي الرمال النفطية الكنديين في زيادة إمداداتهم المتجهة إلى أوروبا والعمل بوصفهم أبطالاً، بخطط كبرى رامية لتعميم استخدام آليات احتجاز الكربون وتخزينه، وغيرها من التقنيات لتحقيق الأهداف المناخية. ولعل هذا يأتي في وقت تشير فيه التقارير البيئية

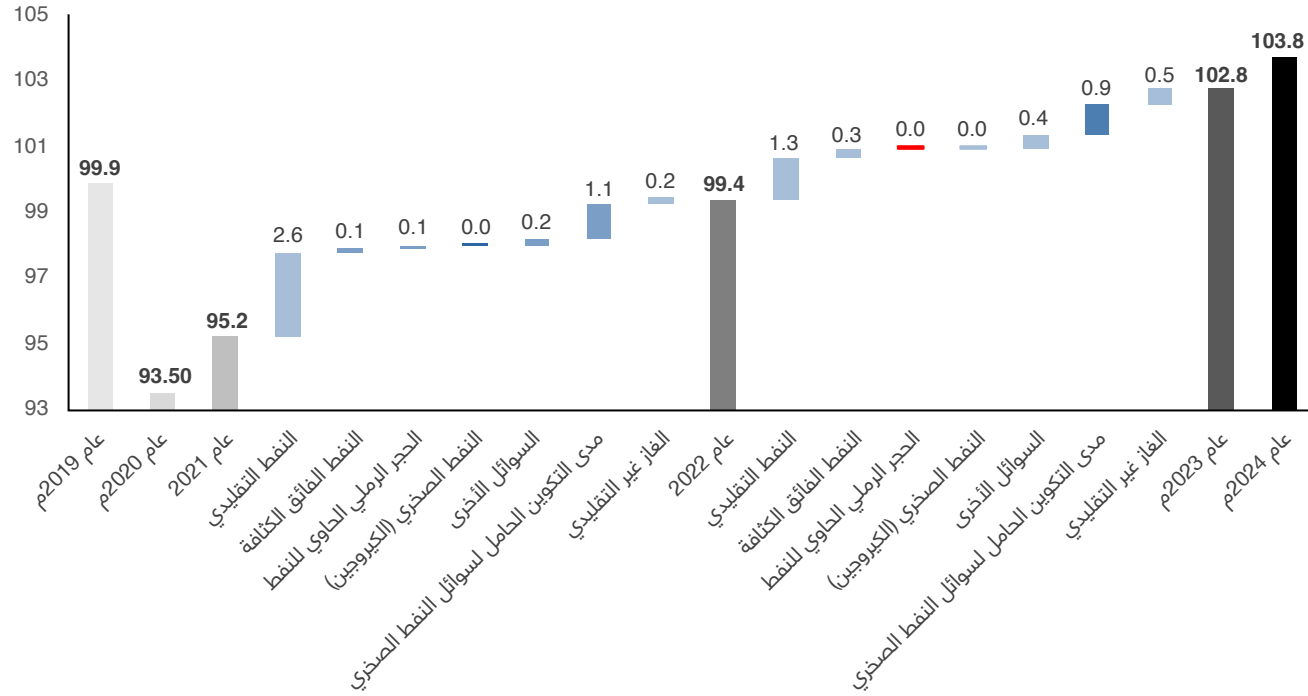
إلى أن الاستثمارات في آليات خفض معدلات الانبعاثات تعد أقل بكثير من المستوى اللازم لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات. ومع ذلك، كان إنتاج الرمال النفطية في عام 2022 ثابتاً إلى حد كبير عند 60 ألف برميل في اليوم، بسبب العديد من المزالق وحالات انقطاع الخدمة، ومن المتوقع أن يظل النمو عند هذا المستوى في المستقبل المنظور.

يعتبر سلوك أوبك بلس استباقياً في ظل سيناريو العقول الراجعة، حيث يوفر الخفض الذي فرضته المجموعة مؤخراً مساحة أكبر للتنفس للاستجابة لحالات عدم اليقين في المستقبل. أما الآن فإن هناك بعض الزيادة في المعروض إذا تم تقليص معدلات العرض الروسي، أما في حالة زيادته في ظل وجود سقف سعري ناجح، فمن المحتمل استمرار وتيرة الخفض لفترة أطول للحد من حدة التقلبات. فيما يشهد عام 2022 بخلاف ذلك، نمواً قدره 2.4 مليون برميل في اليوم، مصحوباً ببعض التقصير في الأداء مقارنة بالتقديرات السابقة. كما أن من المتوقع أن يشهد العرض في عام 2023 نمواً بمقدار 360 ألف برميل في اليوم، على افتراض تخفيف معدلات التخفيضات على مدار العام.

من المحتمل أن يتكشف مستقبل الإمدادات بحلول الخامس من شهر ديسمبر القادم، إذ إنه سيتم في هذا اليوم تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي، وفرض سقف سعري محتمل عقب اجتماع أوبك بلس القادم مباشرة، وحتى حينها أعدوا استراتيجيتكم، فإن الجو قد يزداد برودة.

توقعات العرض

النمو السنوي للمعرض العالمي من السوائل للفترة (2019 - 2023)، (بمليين البراميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

على شركات الدول الثالثة التي كانت تعمل على تسهيل التجارة غير المشروعة للمنتجات الإيرانية. وربما تكون ليبيا قد تعافت تماماً من الإغلاق الأخير الناجم عن الاضطرابات، لكنها تظل عرضة لوضع سياسي غير مستقر يمكنه أن يتسبب في حدوث المزيد من الانقطاعات بكل سهولة.

إلا أن أوبك بلس أنشأت الآن طاقة إنتاجية فائضة، يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار في الصدمات المستقبلية. ويعد الاستقرار - كيفما كان شكله - الهدف الذي تسعى لتحقيقه أوبك وشركاؤها.

غير أن حل النزاع بطريقة أو بأخرى، سيكون أفضل بالنسبة لأوبك بلس من حالة عدم اليقين المطوّلة، إذ ستدفع المخاوف المحيطة بأمن إمدادات الطاقة الأسواق المتقدمة نحو إجراء تحولات أسرع وتيرة، بينما ستركز الاقتصادات النامية على أنواع الخام الروسية الأرخص ثمناً عند توفرها. فيما يمثل احتمال تحقيق أرباح قصيرة الأجل لدول أوبك المصدرة إلى الغرب على حساب الإيرادات طويلة الأجل من الشرق، معضلة صعبة. إذ تقدم الدول الأعضاء على المدى القصير، أسعاراً تفضيلية للأسواق الآسيوية من أجل الحفاظ على حصتها السوقية في إطار التنافس مع الخصومات الروسية.

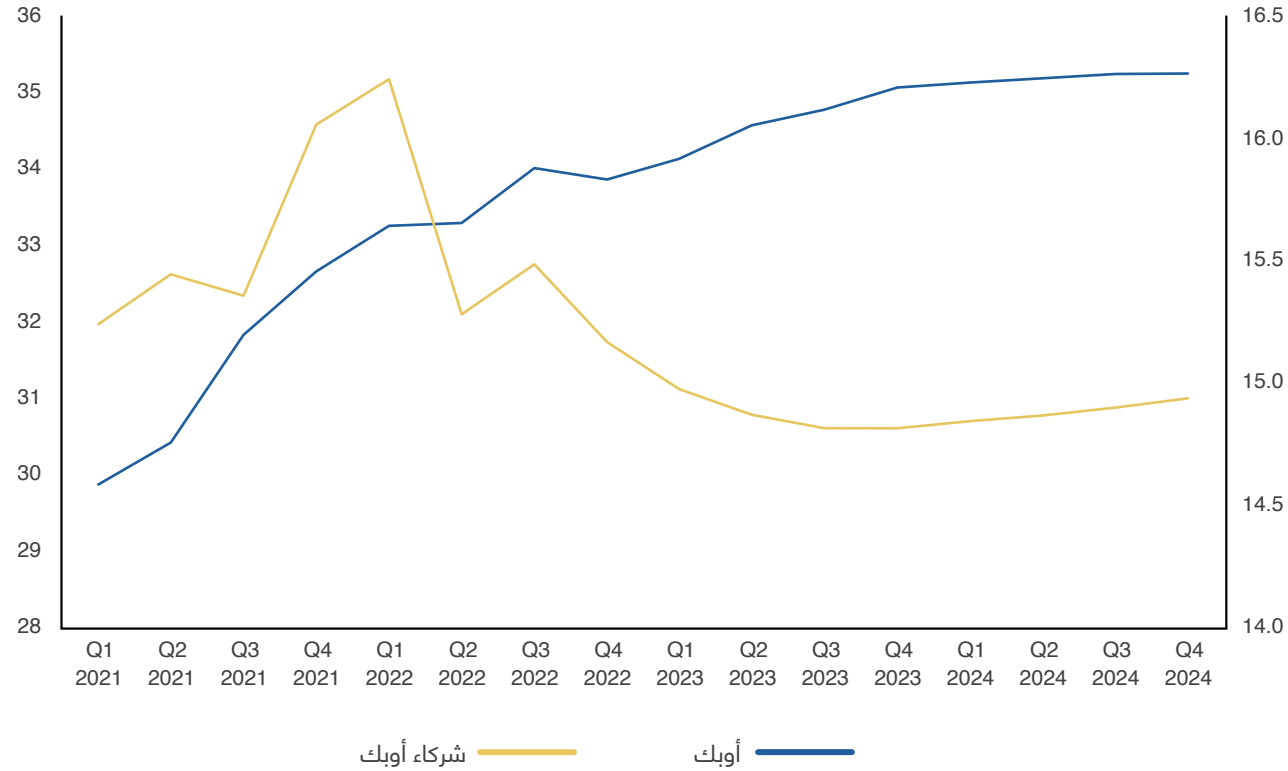
كما بدأ أعضاء أوبك بلس المعفيون من التخفيضات في المشاكسة وإثارة المشكلات، إذ يشهد الاتفاق الفنزويلي القاضي بالسماح لها بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي مقابل الديون تراجعاً ملحوظاً، حيث إنها تحتاج إلى الوقود النهائي والاستثمار في كل من المراحل التمهيديّة والنهائيّة من الإنتاج. ويبدو أن خطة العمل المشتركة الشاملة المبرمة مع إيران قد تعثرت، في ظل وجود صفقة مطروحة على الطاولة ولكن بدون اتفاق. وقد يشعر المفاوضون الإيرانيون بأنهم يملكون نفوذاً بسبب أوضاع السوق الراهنة، بينما تضغط الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة العقوبات المفروضة

تتخذ منظمة أوبك بلس حالياً موقفاً مشوباً بالحذر، وتحاول جاهدة جسر مصالح الدول الأعضاء والعملاء، لذلك فإن الاختيار بين أن تكون أوبك استباقية أو متفاعلة مع السوق يعد أمراً بغاية الصعوبة. فمن ناحية، زادت مشتريات النفط الخام الروسي (اشترى الآن، بينما تستمر الإمدادات في التدفق!) في الفترة التي سبقت شهر ديسمبر، فضلاً عن ارتفاع وتيرة المخاوف بشأن الطلب، مما دفع الأسعار إلى الانخفاض بشكل مطرد بطريقة ربما لم تتفق معها الموازين المادية. فيما قوبل قرار خفض الإمدادات في اجتماع أكتوبر بقلق كبير في الأوساط الغربية، إلا أن نتائجنا المحدثّة توضح الأسباب التي دفعت أوبك لخفض هذه الإمدادات، إذ تم اختيار إجراء الخفض لتجنب حدوث أسوأ سيناريوهات السوق.

ومع ذلك، فإن السيناريو الأسوأ يعتمد إلى حد ما على المنظور. إذ لا تسعى أوبك إلى ارتفاع أسعار النفط، غير أنها تستفيد منها على المدى القصير. كم تظل القضايا طويلة الأجل مثل انهيار الطلب حاضرة في أذهان الدول الأعضاء، ولهذا السبب أصبح الاستقرار والحد من التقلبات الرسالة الأساسية لمجموعة أوبك الموجهة إلى السوق، ومن المفارقات أن أسوأ سيناريو للمجموعة يتمثل في حالتنا الأساسية الواردة في هذا الفصل.

أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

تراجع إنتاج أوبك، وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

التغيرات التي طرأت على معروض أوبك وشركائها لعامي 2022 و2024 (ألف برميل في اليوم)

	2021	2022	2023
Mexico	(84.1)	76.8	(105.7)
South Sudan	1.1	17.8	3.2
Equatorial Guinea	(7.0)	(10.7)	(20.6)
Sudan	(3.5)	(16.7)	(10.0)
Brunei	11.6	(8.9)	(1.6)
Bahrain	3.6	9.9	(4.4)
Gabon	12.9	(13.0)	(10.4)
Malaysia	1.4	59.3	(33.4)
Congo	9.1	(23.1)	(17.3)
Azerbaijan	(42.5)	10.2	9.5
Oman	76.4	30.3	8.1
Algeria	98.6	32.1	14.9
Nigeria	(205.2)	(90.4)	(0.0)
Kazakhstan	(107.5)	36.7	99.4
Kuwait	275.2	48.5	62.2
Iran	128.7	132.5	232.6
Venezuela	149.8	140.7	(6.8)
UAE	286.8	(22.6)	56.3
Saudi Arabia	1,303.5	296.3	195.4
Iraq	383.9	106.6	46.3
Libya	(222.6)	220.4	127.1
Russia	126.3	(699.9)	(56.2)
OPEC	2,275.9	814.8	531.1
OPEC partners	(17.1)	(484.6)	(90.9)
OPEC+ TOTAL	2,258.8	330.2	440.2

	Kb/d
	50
	0
	-50
	-100
	-400

الطاقة الإنتاجية الفائضة لتحالف أوبك بلس

التي يصل بها النفط إليها. ولا يزال النفط غير المشروع معروفاً ويتم احتسابه لتحقيق التوازنات في السوق، فهل ما زالت نيجيريا بعيدة عن تحقيق هدفها؟ ربما لن تتمكن أبداً من معرفة إجابة هذا السؤال.

من جانب آخر، نلاحظ أن عمليات خفض المبرك بالتزامن مع انخفاض الأسعار وتراجع السوق قليلاً، قد أعدت الجميع لفصل الشتاء الصعب المحتمل وخلقت بعض إمدادات الطوارئ الاحتياطية. فيما تعتبر أهداف أوبك بلس في الوقت الحالي، رمزية جزئياً ولها معنى أكبر بوصفها إشارات لسوق تسودها أوجه عدم اليقين. بينما تتمثل الرسائل الواضحة فيما نحتاج إليه فعليا، حتى لو كانت أشياء لا يرغب المستهلكون في سماعها. وإذا كانت زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة بأي مقياس تزيد من ثقة السوق وتعمل على خفض حدة التقلبات، فإن ذلك يمثل فائدة صافية حتى لو كانت الأسعار مرتفعة إلى حد ما.

وفقاً للإصدارات الماضية من تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)، يشمل مقياس الطاقة الإنتاجية الفائضة أدناه روسيا لأنها ليست معفاة، ويتم تحديد مساهمات الدول الأعضاء الآخرين غير المعفين بناءً على أهدافهم المعلنة مقابل طاقتهم الإنتاجية الأساسية.

الفائضة مستقرًا إلى حد ما بعد الخفض إذا كانت أوبك الأساسية تعمل بكامل طاقتها "من غير الأعضاء المعفيين"، عند حوالي 3 ملايين برميل في المستقبل، مما يكفي لمتصاص تأثير الصدمات العادية للطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك بلس. أما إذا افترضنا افتراضاً متشائماً بأن نصف الإنتاج الناقص مسبقاً لكل مجموعة أوبك بلس البالغ 3.5 مليون برميل في اليوم كان متراجعاً فحسب ولم يفقد بصفة دائمة، فينبغي أن يكون هناك ما يقرب من 1.75 مليون برميل في اليوم متاحة، مما يعتبر كمية كبيرة في ظل الظروف العادية. وبما أن نمو الإنتاج كان متراجعاً، فيجب أن يوفر هذا الخفض بعض المساحة لإكمال عمليات الصيانة اللازمة لمرافق الإنتاج التي ستعمل بدورها على زيادة الطاقة الانتاجية.

تعد نيجيريا إلى حد بعيد الدولة الأكبر من بين الأعضاء التي تعاني من تأخر الإنتاج "باستثناء روسيا"، بحوالي 500 ألف برميل في اليوم دون المستوى المُستهدف. بينما يلقي الجدول الدائر في وسائل الإعلام المحلية باللوم على السرقة لهذه الكميات غير المحسوبة، إلا أن هذا الادعاء مشكوك في صحته لعدة أسباب. أولاً، سيعني هذا أن أكثر من 20% من إنتاجهم قد فُقد بسبب الكسب غير المشروع، ومن الصعب تخيل الحجم والتواطؤ المطلوبين للقيام بمثل هذه السرقة. ثانياً، لا تبالي السوق من منظور عالمي، بالكيفية

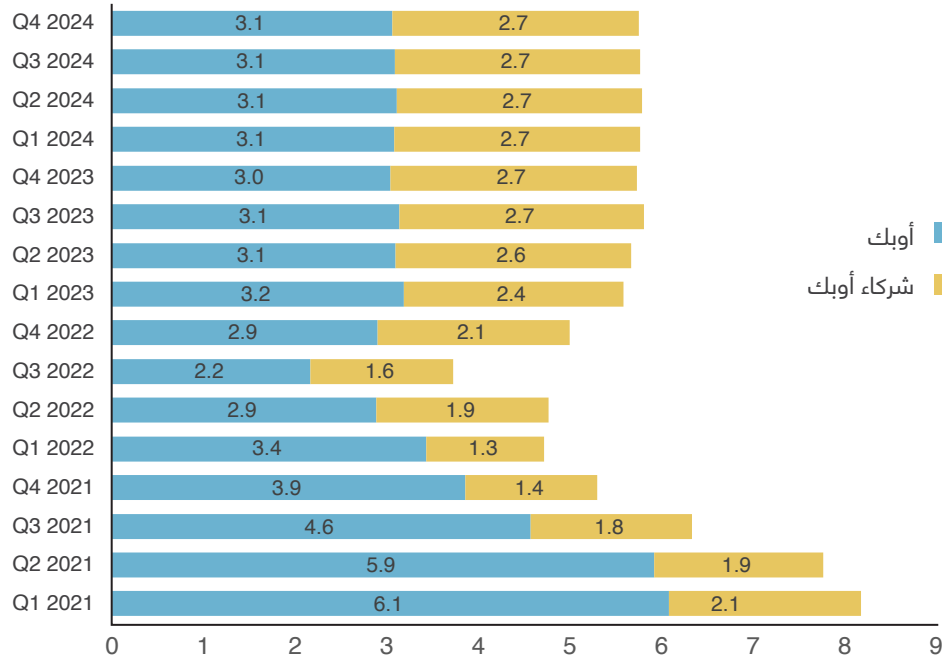
تعد الطاقة الإنتاجية الفائضة في السوق الحالية أكثر موضوع إثارة للجدل وعدم اليقين، وذلك إذا أصبحت الأحجام الروسية متاحة على نطاق واسع، ولا يوجد نقص في السوق، وخلقت تخفيضات أوبك بلس التوازن في السوق. أما إذا انقطعت روسيا عن التشغيل تماماً، فقد تواجه أسواق النفط العالمية تحديات جمة "لكن على الأقل توجد بعض الطاقة الإنتاجية المعروفة التي يمكنها أن تعود إلى السوق".

تمكنت أوبك بلس من خلال إجراء التخفيضات، من القضاء على بعض أوجه عدم اليقين في وقت يتسم بدرجة بالغة من أوجه عدم اليقين. كما أننا نعلم أن هناك ما لا يقل عن مليون برميل في اليوم من القدرة الإنتاجية الفائضة "بعد تقسيم مليوني برميل في اليوم بما يتناسب مع الأداء الضعيف". غير أن معظم حركة الأسعار والتداول في الآونة الأخيرة كانت مدفوعة بالعناصر غير الأساسية. وبرزت المخاوف بشأن ضعف الطلب وارتفاع العرض الذي يدفع الأسعار إلى الانخفاض (القابل للعكس تماماً) القرار القاضي بخفض بعض الإنتاج وإنشاء حاجز أمان.

يتركز قلق السوق بشأن المعروف في الغالب على ضعف أداء أوبك بلس في تحقيق أهدافها المرسومة، إلا أن هذا القلق لا أساس له مطلقاً، إذ كانت السوق بالفعل متوازنة نسبياً من وجهة نظر المشتريين "إذا لم يمانعوا في الشراء من روسيا". وينبغي أن يكون مستوى الطاقة الإنتاجية

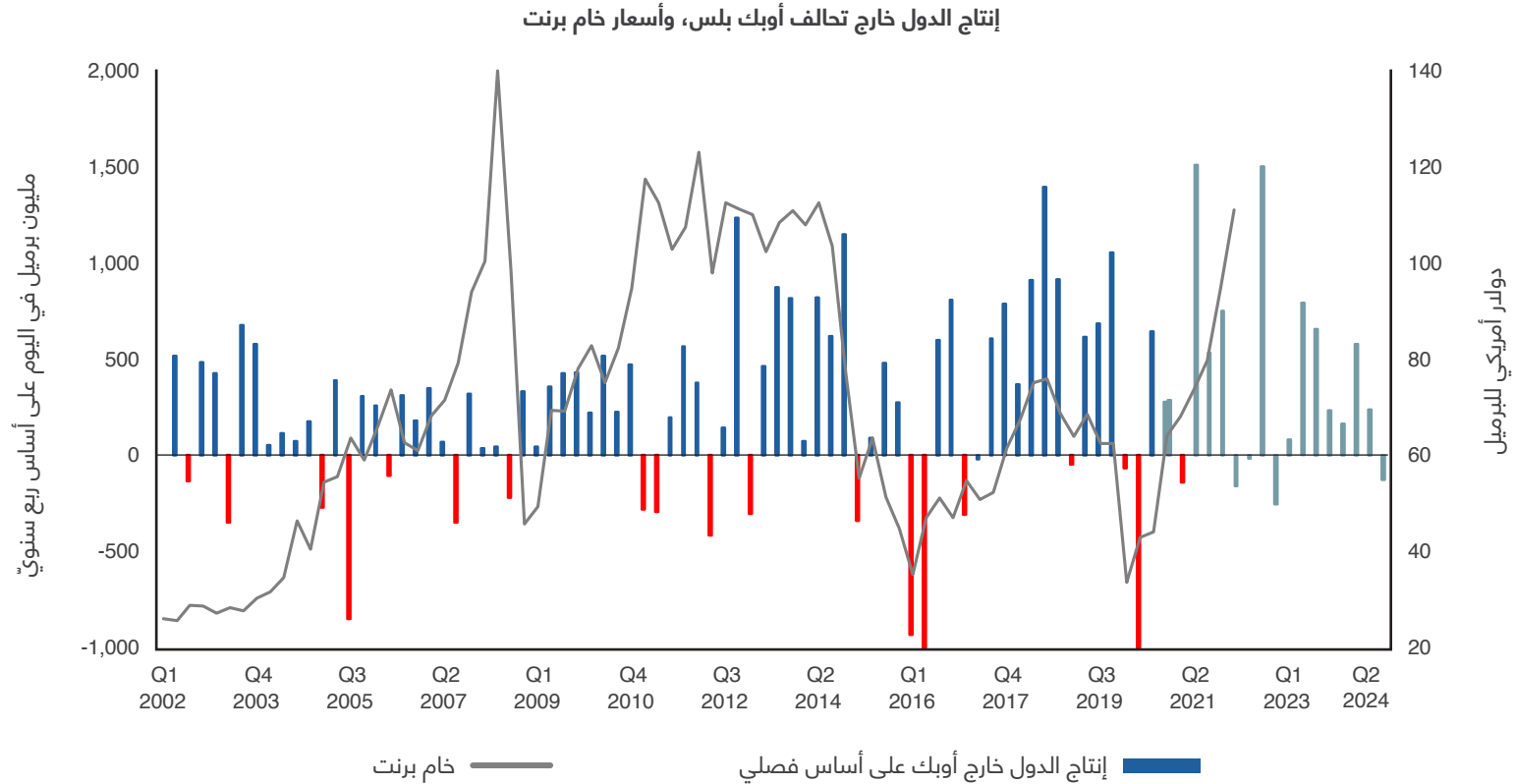
الطاقة الإنتاجية الفائضة لتحالف أوبك بلس

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)
الأسس التقنية



المصدر: ريستاد وكابسارك، أكتوبر 2022.

الدول خارج تحالف أوبك بلس



النمو خارج دول تحالف أوبك:

- نتوقع أن يشهد المعروض العالمي من النفط الصخري في عام 2022، ارتفاعاً بمقدار 1.09 مليون برميل في اليوم، وارتفاع المعروض من سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 180 ألف برميل في اليوم، وأن تستعيد الرمال النفطية نموها بنحو 65 ألف برميل في اليوم.
- نتوقع نمو توقعات النفط الصخري العالمي في عام 2023 بمقدار 940 ألف برميل في اليوم، متزامناً مع نمو سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 550 ألف برميل في اليوم، وبقاء نمو الرمال النفطية ثابتاً.
- كذلك تشمل القضايا الأساسية للمنتجين من خارج دول أوبك بلس الاستجابة لجذب التنظيم الذي يعمل على تعزيز أمن الطاقة وحماية البيئة.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

ذلك، فإن الأمور ليست سيئة للغاية بالنسبة للمنتجين الرئيسيين للنفط الصخري. إذ بإمكانهم الشكوى من ارتفاع أسعار النفط والتمتع بالعوائد وبالتالي زيادة قيم مخزوناتهم. في حين أن الإنفاق الرأسمالي "النفقات الرأسمالية" قد يكون مقيداً رسمياً بالتزامات المستثمرين، فيما لا تزال عمليات الدمج والاستحواذ خياراً متاحاً، مما يتيح لهم شراء المساحات والآبار التي يحتاجونها دون الإنفاق على عمليات الحفر. كما يؤدي تفريغ الأصول ضعيفة الإنتاج إلى الشركات الخاصة إلى تحسين كثافة انبعاثاتها، وخفض عبء إيقاف تشغيل الأصول في الميزانية العمومية. أخيراً، رحب كبار منتجي النفط الصخري بالأحكام البيئية الجديدة لقانون خفض التضخم، ليس بالضرورة لأن ذلك سيكون مصدر عون كبير لهم، بل لأنهم بذلك سيحدون من شدة المنافسة مع المنتجين المستقلين والصغار الذين لا يستطيعون تحديث ممتلكاتهم المفككة. كما يمكن أن يؤدي الانخفاض التالي في الأسعار إلى حركة بيع اضطرارية للأصول الصغيرة، والضغط على المنافسين وضمّ مساحات شاسعة من الأراضي من أجل عمليات التطوير الاحترافي. ونتوقع أن يتبع نمو النفط الصخري في المستقبل الاحتياجات السياسية وحركة الأسعار، الأمر الذي يجعل الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك أكثر قيمة على المدى الطويل، إلا أن عملية الانتقال ستكون طريفاً وعرا.

نجد أن المزاعم القائلة بأن "النفط الصخري قد أضمل" مفهومه بالنظر إلى النقص الأخير في حركة المنتجين، غير أن دورة التطوير السريعة تتيح للمنتجين التحلي ببعض الصبر.

الظروف الملائمة وتسهيل الضوء على أوجه القصور في السياسات الأخيرة، ويمكنهم أن يعيدوا تشغيل منصاتهم مجدداً إذا توفرت لهم الأسباب العملية الكافية.

كما تمثل "الوطنية" الدافع الأكثر احتمالاً لإطلاق العنان لزدهار آخر في النفط الصخري، فإذا طلبت الحكومات من المنتجين القيام بأنشطة الحفر، فإنهم سيسارعون لخدمة بلادهم. ولسوء الحظ، فإن احتمال حدوث ذلك مرتفع للغاية على المدى المتوسط. فيما يتطلب الانتقال السلس والمنظم للطاقة عالمياً سلسلاً ومنظماً، وهو ما لا نجده في الأحداث التي نعيشها اليوم، مما يجعل من عملية الانتقال أمراً بغاية الصعوبة.

من المحتمل أن تمهد ثلاثة أسباب شديدة الترابط، الطريق أمام تحقيق الازدهار القادم من النفط الصخري على المدى المتوسط إلى الطويل:

1. يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إدارة أكثر ودية (جارية).
2. تعد عملية تحول الطاقة مخيبة للآمال، ربما بسبب الوصول إلى المعادن الهامة (أمر ممكن).
3. تصاعد حدة الصراع في أوكرانيا واجتذابه لدول أخرى (أقل احتمالاً).

تتعلق كل هذه المسائل بأمن الطاقة بصفة أساسية بينما يضعف تأثير غيرها، لأن الشؤون الدولية عادة ما تجلس في مقعد المتفرج حيال المشاكل الداخلية للدول. وفي غضون

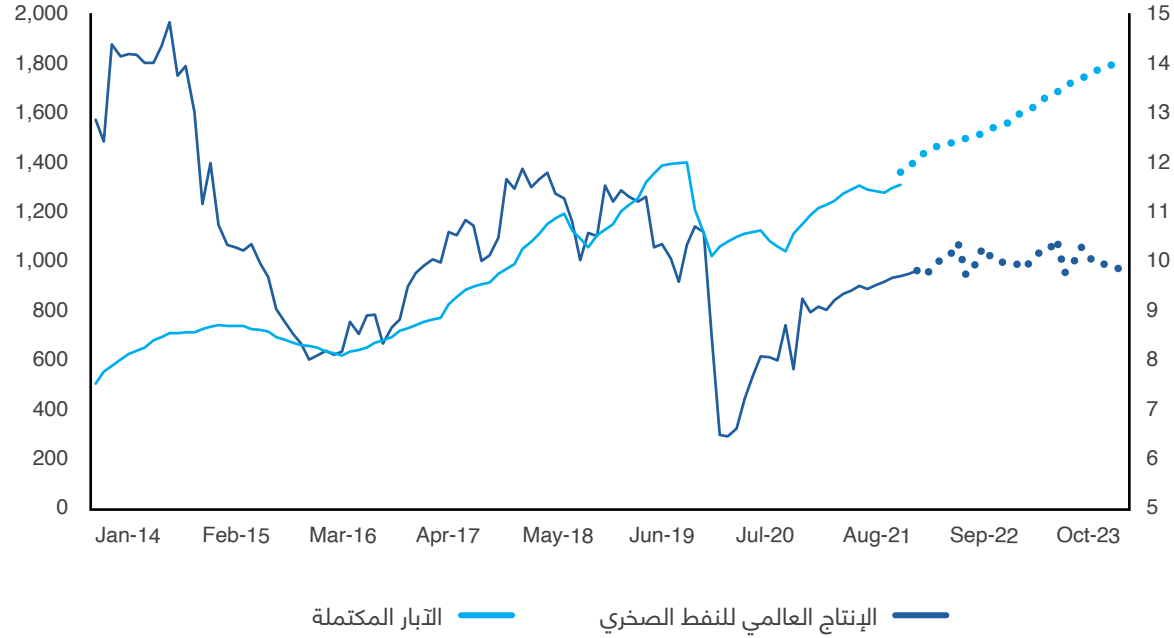
كانت نبرة المتحدثين في ورشة العمل التي عقدت في هيوستن في هذا الفصل بخصوص إنتاج النفط الصخري التي حضرها خبراءنا، غير متفائلة تماماً، إذ بدأ الأعضاء الفعليون في الصناعة مستسلمين إلى نصيبتهم متجاهلين مُشجعيّ الصناعة وشكاوى السياسيين، وتحدث هؤلاء الأعضاء عن نمو مستدام بنسبة 5٪ سنوياً وعن خدمة مساهمهم.

ولا عجب في ذلك، إذ يتحتم عليهم قول هذه الأشياء من وجهة نظر مُنتجيّ النفط الصخري. فبعد سنوات من المقاومة الصعبة والعائدات الضعيفة، فإن هذه الشركات بحاجة إلى إظهار نوع من الندم، وإلا سيتخلى مستثمروها عنها تماماً. أيضاً قدم المتحدثون خلال هذه الورشة، العديد من الأمثلة على التحديات التي يواجهونها، مثل: "أن سعة خطوط الأنابيب ستحد في القريب العاجل من معدلات النمو"، و"بأن ذروة الطلب ستعني عدم وجود تحسن"، وأن "شركات الخدمات تعاني من نقص في أعداد الموظفين"، و"تباطؤ وتيرة الابتكار". ومع ذلك، فإننا نعتقد أن كل هذه التحديات من غير المرجح أن توقف المنتجين ذوي العزم الشديد، بخاصة عندما تكون هناك مكاسب يمكن قطافها، وقد أثبتت الشركات الخاصة في الوقت الحالي أن عزمها يفل الحديد.

كذلك سلطت أسئلة المتحدثين الضوء على المعضلة التي تواجهها الصناعة: "لماذا يطلب بايدين النفط من أوبك، بينما نحن حاضرين؟"، "هل شهدت نمو الشركات الخاصة؟"، "ألا تستطيع الحكومة اللاتزام بإعادة تعبئة الاحتياطي النفطي الإستراتيجي بالنفط الصخري؟" تنتظر صناعة النفط الصخري

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

تراجع معدلات أنشطة الحفر الشهرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل ارتفاع الإنتاج العالمي للنفط الصخري (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاي للنفط للدول من خارج أوبك

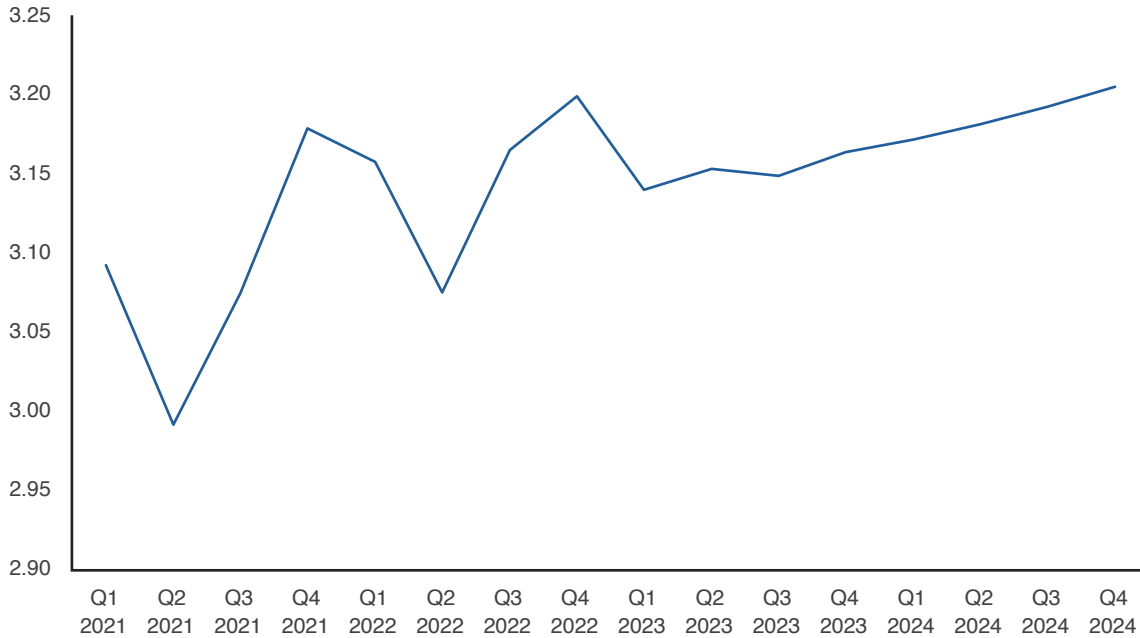
الاستثمارات في تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه وغيرها من التقنيات إلى جعل الرمال النفطية أكثر مرونة على المدى الطويل.

هذا السيناريو الأخير يقع خارج نافذة توقعاتنا للأرباع الثمانية المحددة. غير أننا نتوقع في الوقت الحالي، أن يستمر الوضع الحالي على حاله دون تغيير يذكر. ونأمل أن تؤدي المزيد من

الجدير بالملاحظة وفقاً لنموذجنا أن إنتاج الرمال النفطية وصل إلى ذروته في الوقت الحالي، فيما شارف الانتعاش من فترة الجائحة أن ينتهي، وتدرج الجانب الإيجابي. غير أن تصريحات منتجي الرمال النفطية المتعلقة بمعدلات نموها المرتفعة إلى جانب تصاعد الشكاوى بشأن أهداف الانبعاثات غير الواقعية، تؤدي إلى توقعات مستقبلية يشوبها الغموض. وينبغي أن تخفف الطاقة المتزايدة لخطوط الأنابيب بعضاً من حدة أوجه عدم اليقين، ولكن من المرجح أن يتم تحويل جزء كبير من التدفق إلى خط أنابيب جديد بدلاً من شحنات السكك الحديدية الحالية على المدى المتوسط.

أيضاً تكررت عمليات إرجاء تنفيذ توسعة خط أنابيب النفط الكندي "ترانس ماونتس"⁵ الذي يعتبر بمثابة التحديث الرئيس التالي لنقل النفط (من المقرر الآن اكتماله في أواخر عام 2023)، بل وتضاعفت تكلفته ثلاثة أضعاف. فيما أدت حرائق الغابات في مقاطعة كولومبيا البريطانية الكندية إلى إبطاء وتيرة العمل في هذا الخط إضافة للمخاوف البيئية وقضايا التمويل والديون، ومشكلات التأمين، وإدراك أن خط الأنابيب هذا قد لا يدر أرباحاً مطلقاً، وأثرت كل هذه العوامل مجتمعة في إمكانية أن يري هذا المشروع النور. وينبغي أن تفتح خطوط أنابيب "ترانس ماونتس"، وخط أنابيب شركة إنبريدج⁶ "الثالث 3"، والتوسعات الأخرى المخطط لها للشبكة حيزاً أكبر لعمليات الإنتاج، إلا أن توقيت حدوث هذا قد يكون أقرب إلى النصف الثاني من هذا العقد قبل أن يتم تحقيق الفوائد الكاملة المنشودة منه. علاوة على ذلك، فإن

الرمال النفطية (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

⁵ يقع الخط في غرب كندا وينقل النفط من إدمونتون وأبرتا إلى بورنبايفي في مقاطعة كولومبيا البريطانية في الساحل الغربي الكندي المطل على المحيط الهادئ، ويبلغ طوله 1150 كم.

⁶ سيحل الخط الثالث (3) التابع لشركة إنبريدج الكندية محل خط أنابيب قديم يصل بين أبرتا وويسكنسن، وينقل النفط الخام من كندا إلى أمريكا بطاقة 760 ألف برميل يومياً.

السيناريوهات المحتملة للمخاطر، يونيو 2022

Risk category	Item	Supply/demand	Impact (Kb/d)	2022	2023	2024
Producer supply risks	EU sanctions on Russian crude	Supply	↓ 500 - 1,000*			
	Guyana & Namibia strong YoY growth	Supply	↑ 100 - 150*			
	U.S. production increase beyond 1 MMb/d	Supply	↑ 500 - 800*			
	JCPOA progress and more production from Iran	Supply	↑ 150 - 250			
	Venezuela increasing production	Supply	↑ 50 - 200			
	UAE, Kuwait and Iraq capacity to increase	Supply	↑ 500*			
Demand risks	Economic downturn	Demand	↓ 260 - 500			
	Continued inflation	Demand	↓ 230 - 500			
	China's lockdowns	Demand	↓ 60 - 200			
	Long haul/international aviation rebound	Demand	↑ 240 - 430			
	India's growth in oil demand exceeding pre-pandemic levels	Demand	↑ 0 - 170			

A resolution to the Russia-Ukraine conflict	Yes	65%
Oil prices remaining above US\$100/b	Yes	80%
OECD energy transition acceleration	No	55%
Tourism activity to resume to pre-pandemic levels	Yes	70%
U.S. dollar to continue getting stronger	Yes	50%
Euro exchange rate to remain weak against the US\$	Yes	75%
Future domestic unrest	Yes	95%
Future economic downfalls in developing countries	Yes	100%
SPR releases to have an impact on oil prices	No	70%
Nigeria and Angola to reach pre-pandemic production levels	No	60%
Supply chain challenges impacting production	Yes	90%
Aviation to contract in some regions due to high prices	Yes	65%
U.S. taking further measures to address fuel prices	Yes	70%

The results are based on a survey conducted biannually

* تتفق نتائج المسح مع النموذج أو الافتراضات الأساسية، لذلك تم احتساب التأثير الصافي بالفعل.

* يتم إجراء مسح تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على أساس نصف سنوي في الفصلين الأول والثالث، مع استمرار صلاحية نتائجه حتى حلول الفصل التالي من العام.

تعتمد فئات مخاطر تنبؤات كابسارك على الأحداث الجارية التي تؤثر على صناعة النفط، وتستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر لتقدير التأثيرات المحتملة، مع مراعاة مكونين، هما احتمال وقوعها وأثرها.

احتمالية الحدوث: يوضح الرسم البياني المظلل في أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث الخطر (كلما كان التظليل أعمق، زادت احتمالية حدوثه).

التأثير: يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات - غالباً ما يكون العرض المحلي محمياً - أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو مدى التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يتعلق بمخاطر العرض، فإننا نقوم بضرب احتمالية الحدوث في التأثير المحتمل.

كما يقوم النموذج بأمرين بالنسبة لمخاطر الطلب، فإما أن يفحص الحوادث التاريخية كمضاعفات، ثم يطبق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، أو يقوم بتقدير مدى التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج، وذلك من خلال التغييرات التي تطرأ على المتغيرات الخارجية، من أجل تحديد الآثار المترتبة على الطلب المستقبلي على النفط.

الرصد في عامي 2022 و2023

أوبك بلس، مما يعني أن أوبك بلس قد تتخلى عن بعض حصتها السوقية في سعيها الرامي لتقليل حدة التقلبات السوقية.

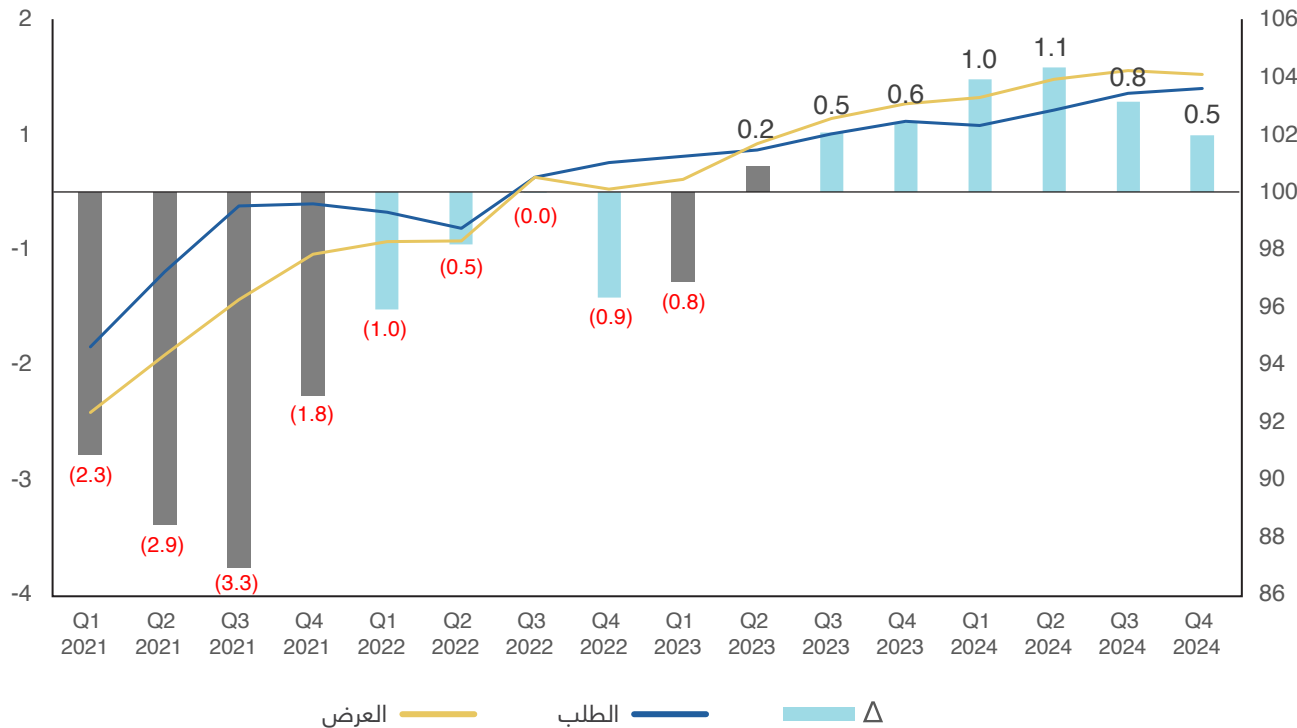
برميل في اليوم، ومن المقرر أن تنتهي هذه الإصدارات في شهر أكتوبر غالباً، ولهذا نتوقع استمرار عجز العرض في الفترة اللاحقة لذلك. كما سيعتمد معظم نمو العرض الذي سيشهده عامي 2023 و2024 على الدول غير الأعضاء في

نظرا للتغيرات الأخيرة التي طرأت على أرصدة العرض والطلب الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)، ومستويات الأسعار الحالية، فإننا نقدر متوسط العجز في عام 2022 بحوالي 600 ألف برميل في اليوم، تليه طاقة إنتاجية فائضة قدرها 140 ألف برميل في اليوم في عام 2023. فيما شهد الفصل الثالث من العام فائضا حاداً للغاية بلغ مليون برميل في اليوم قبل التخفيضات المعلنة في شهر أكتوبر من عام 2022. على الرغم من أن التخفيضات الأخيرة قد حافظت على انخفاض الإمدادات خلال الفصلين المقبلين، إلا أن هذا أدى إلى تراكم تدريجي للإمدادات، مما يتيح لأوبك بلس معالجة أي صدمات قد يشهدها العامين المقبلين.

كما تفترض توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) استمرار وتيرة النمو المتواضع للطلب على الرغم من المخاطر الاقتصادية السلبية، أيضاً تفترض تنبؤات كابسارك أن أوبك بلس ستتحمل معظم معدلات نمو العرض في عام 2022، قبل أن يشهد ركوداً في عام 2023 متبعاً نهج "الانتظار والترقب".

نتوقع عجزاً فصلياً في الإمدادات طوال عام 2022 باستثناء الفصل الثالث من العام، عندما أحدثت إصدارات الاحتياطي النفطي الإستراتيجي توازناً في السوق، مما يجعل المعروض من السوائل متكافئاً مع معدلات الطلب، وقد بلغ عجز الإنتاج في الفصل الثالث 1.3 مليون برميل في اليوم. غير أنه وبالتزامن مع تكثيف إصدارات الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية، فإننا نُقدر أنها استأثرت بحوالي 1.33 مليون

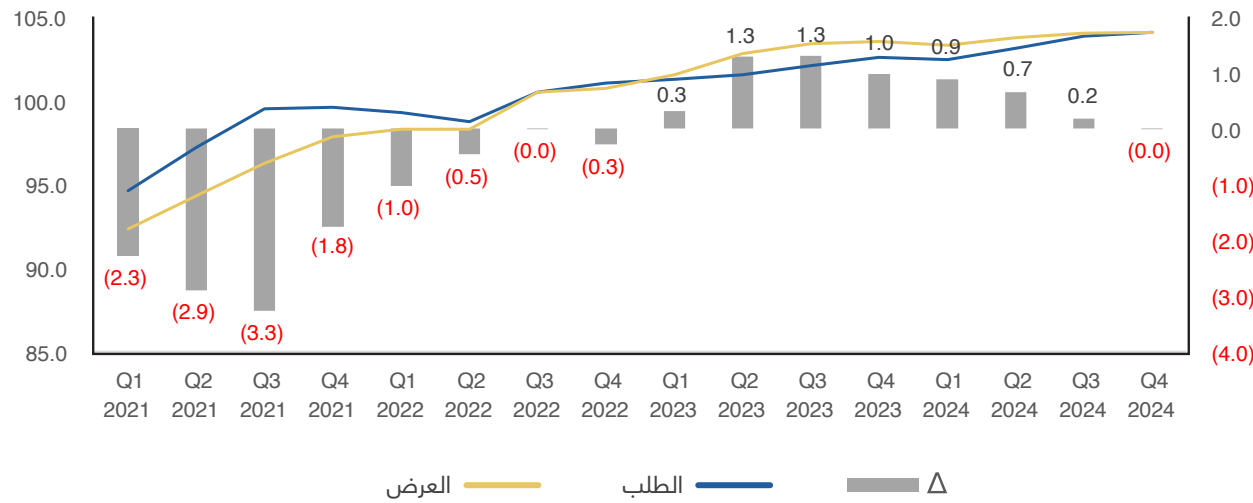
أرصدة الطلب على العرض الفصلي لشهر أكتوبر (مليون برميل في اليوم)، الفصل الأول لعام 2021 - والفصل الرابع لعام 2024



المصدر: كابسارك، أكتوبر 2022.

الأرصدة في عامي 2022 و2023

أرصدة الطلب على العرض الفصلي لشهر سبتمبر (مليون برميل في اليوم) الفصل الأول من عام 2021 - والفصل الرابع من عام 2024



المصدر: كابسارك، سبتمبر 2022.

من ناحية أخرى، نتوقع على الرغم من استمرار العجز في الفصلين الأول والثاني، أن يشهد عام 2023 فائضاً إجمالياً قدره 140 ألف برميل في اليوم. ويرجع جزء من هذا الفائض إلى النمو المتردد الضئيل للطلب المتوقع من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في النصف الأول من عام 2023، فضلاً عن تأثير ارتفاع الأسعار على المنتجين من خارج أوبك بلس، حيث بلغ متوسط أسعار النفط حوالي 103 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2022.

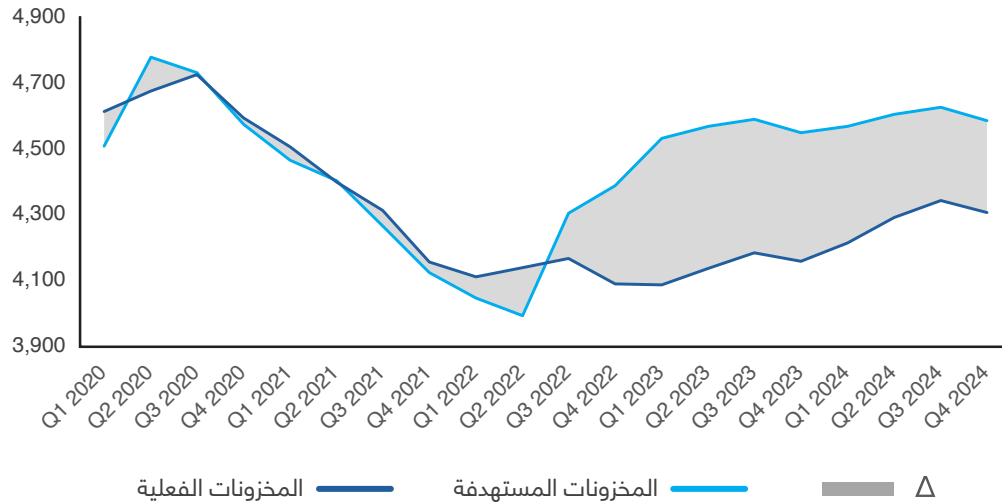
الشاهد هنا أن السؤال المحوري في المستقبل سيتعلق بالإصدارات الاحتياطية النفطية الإستراتيجية المستقبلية، مما يدفعنا للتساؤل هل ستستمر دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الإفراج عن مخزوناتها بعد شهر أكتوبر وحتى حلول النصف الأول من عام 2023؟ وهل سيعملون على زيادة معدلات الإنتاج في النصف الثاني لإعادة تعبئة هذه المخزونات؟

قواعد أسعار المخزونات

فإذا كان الأمر كذلك، ألا ينبغي أن يكون هناك احتياطي من الطاقة الإنتاجية الفائضة لمواجهة أي مخاطر مستقبلية؟

من المتوقع في هذا الصدد، أن تشهد مستويات المخزونات المستهدفة للمنظمة في عام 2022 تراجعاً بمقدار 132 مليون برميل لتصل إلى 4179 مليون برميل، ونموها مجدداً في عام 2023 بنحو 378 مليون برميل. ويمثل هذا الانخفاض إصدارات الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية التي حدثت هذا العام. كما أن من المتوقع انخفاض مستويات المخزونات الفعلية بمقدار 217 مليون برميل، ومن ثم ارتفاعها مجدداً في عام 2023 بنحو 15 مليون برميل في اليوم لتصل إلى 4138 مليون برميل في اليوم.

انحسار مستويات المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية، وارتفاع أسعار خام برنت (بمليين البراميل)



المصدر: بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وكابسارك، أكتوبر 2022.

ستستمر تحركات الأسعار في المستقبل المنظور في التأثير بصفة أساسية بمستويات المخزونات المتنامية، ومخاطر الركود التضخمي، والصراع الروسي الأوكراني. كما أن الأسعار ستستجيب للانخفاض بالتزامن مع بداية الفوائض النفطية المتوقعة في منتصف عام 2023، كما نتوقع تباطؤ معدلات الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

غير أن المثير للدهشة هنا أن الأسعار لم تتأثر كثيراً كبيراً بالإعلان الوزاري الأخير لتجمع أوبك بلس القاضي بخفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يومياً.

كما أن من المهم الإشارة إلى حقيقة أن نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للمخزونات المستهدفة يعد بناءً نظرياً يعكس المستوى "الطبيعي" الإجمالي للمخزونات المنشودة لصناعة النفط للوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتوفير ما يمكن أن يكون بمثابة وسادة لسلسلة الإمدادات المعقدة التي تميل إلى تسليم المنتجات على دفعات، وتجنب التغيرات غير المتوقعة في أرصدة العرض والطلب على النفط الخام. وبطبيعة الحال فإن هذا النموذج مستمد من بيانات مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام مكون اتجاه يعكس النمو الاقتصادي طويل الأجل، فضلاً عن مكون موسمي يعكس عدة ظواهر مثل حلول موسم التدفئة في فصل الشتاء، ومواسم القيادة والتبريد في فصل الصيف. كما أن هذا يشير بإيجاز، إلى العودة إلى اتجاه طويل الأجل يكون خطياً تقريباً. إلا أنه مع ذلك يطرح أيضاً تساؤلات شتى عما إذا كانت مخزونات المنظمة ستعود إلى مستوياتها لعام 2019 أم أنها ستواصل اتجاهها كما لو كانت جائحة كوفيد-19 اضطراباً في الإمدادات على المدى القصير، بدلاً من اضطراب السوق طويل أو دائم الأجل. غير أننا نجعلها في هذا التنبؤ تعود إلى مستويات الاتجاه الطبيعية - شكل من أشكال العودة إلى المتوسط طويل المدى - ولكن بطريقة أكثر تدرجاً. ونقدر إذا صح هذا الافتراض، أن الأسعار قد تنخفض بنحو تدريجي. إلا أنها يمكن أن تتراجع بوتيرة أسرع إذا استمرت إصدارات المنظمة الاحتياطية النفطية الإستراتيجية. إذاً، يبرز هنا سؤال محوري، هل ستستنفد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مخزوناتهما في مواجهة المخاطر الحالية التي تواجه المجتمع العالمي؟

قواعد أسعار نفط برنت

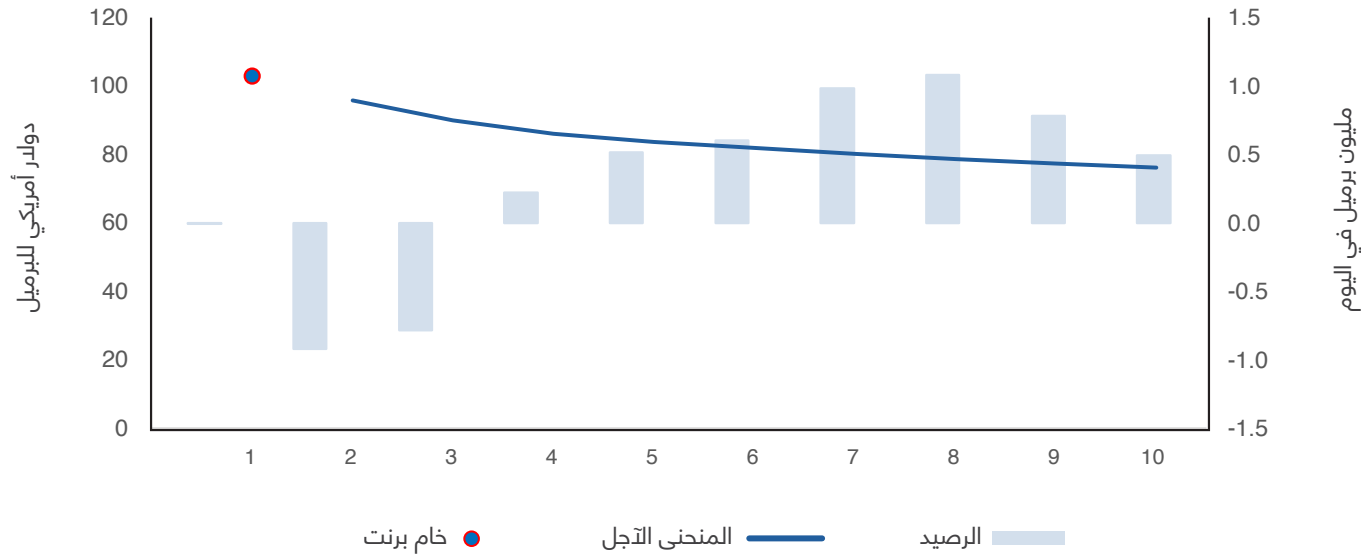
2024	2023	2022	
84.50	92.30	103.41	بلومبيرغ
	93.42	100.08	اتجاهات الأسواق

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	
	93.74	93.58	97.93	99.76	107.54	بلومبيرغ
83.00	91.33	97.67	101.67	100.25	100.75	اتجاهات الأسواق

المصدر: بلومبيرج، 29 سبتمبر 2022.

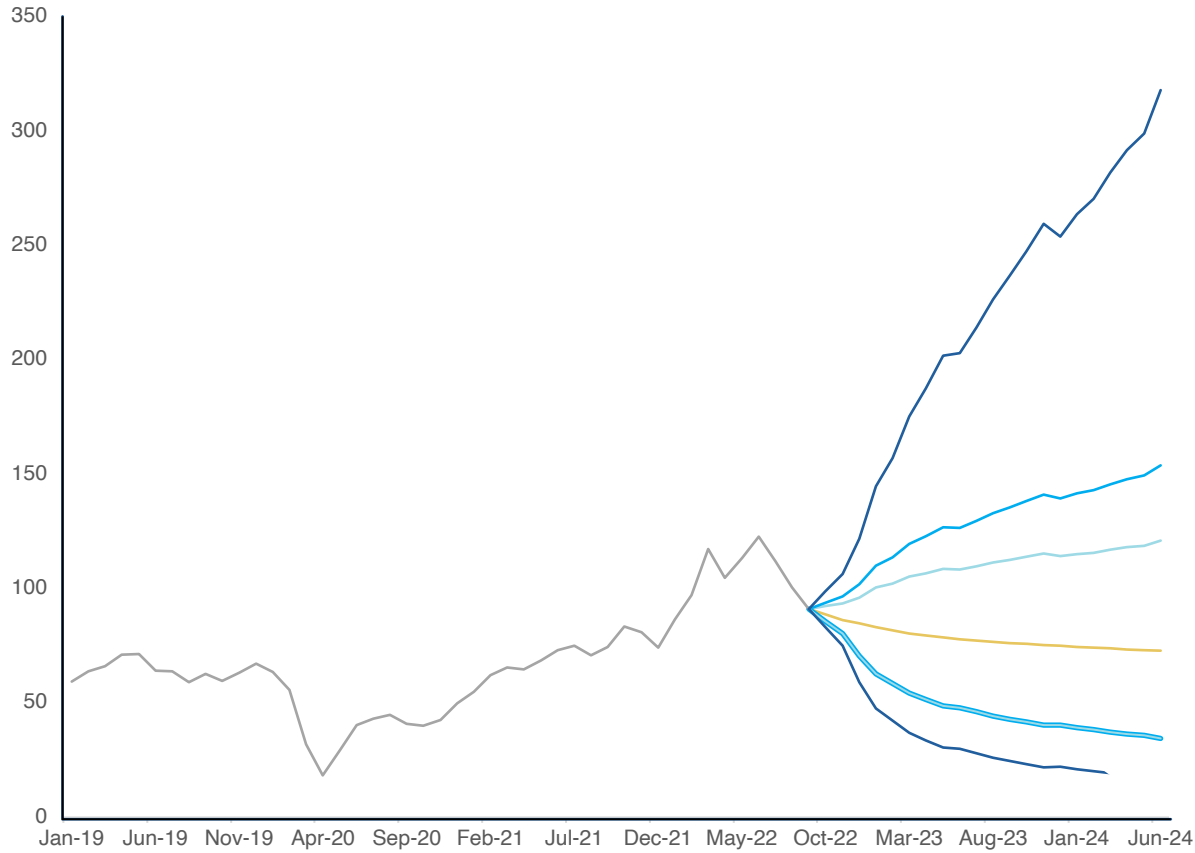
*يستند الشعور السائد في السوق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.

الأرصدة والمنحنى الآجل



قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

أسعار خام برنت وفواصل الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي للبرميل)

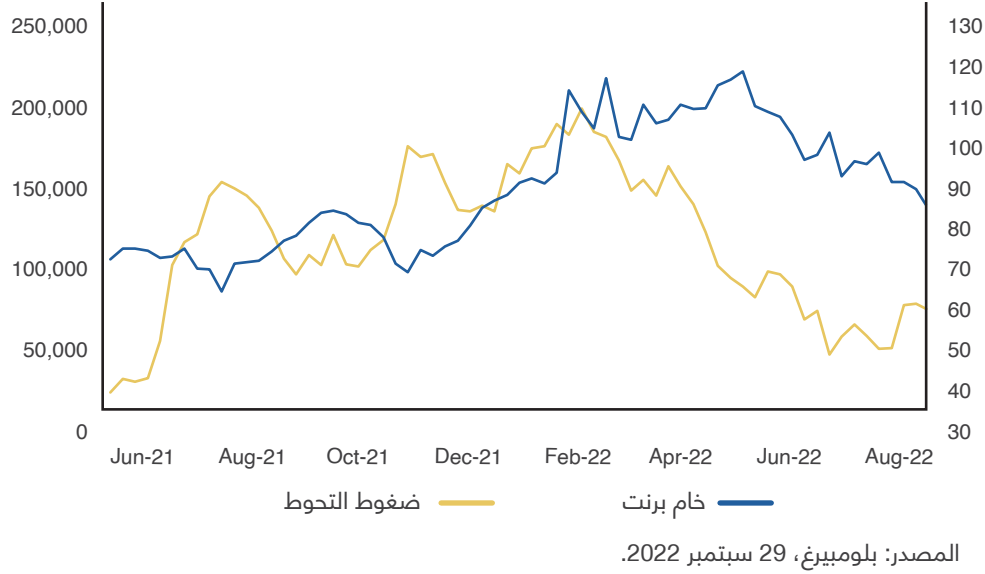


يوضح الرسم البياني فترات الثقة عند مستويات 50% و68% و95% المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود الخيارات النقدية "عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد".

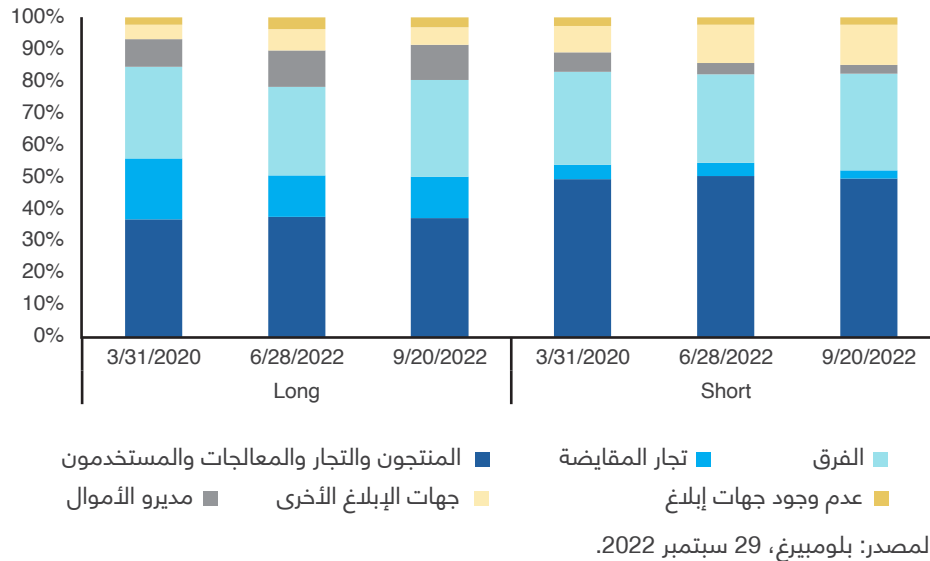
سعر العقود الآجلة لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي للبرميل)
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (50%)
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%)
 فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (95%)
 سعر التسليم الفوري لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات NYMEX ومجموعة (CME وFINCAD)، أكتوبر 2022.

ارتفاع وتراجع ضغوط التحوط الأسبوعية مقابل أسعار خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال



تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد



قواعد أسعار الأسواق

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني أدناه سعر التسوية لخام برنت مقابل ضغط التحوط، ويعتبر ضغط التحوط بمثابة مقياس للمراكز التجارية المالية الصافية القصيرة الفعلية - المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون - بالنسبة إلى المراكز الطويلة المدارة بالأموال الصافية. كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحولات السوق. فإذا أخذنا في الاعتبار انخفاض ضغط التحوط على الرغم من ارتفاع الأسعار في عام 2022، فإن هذا قد يعني وجود عدد كبير من المراكز الطويلة، أو أن المراكز القصيرة آخذة في التراجع، فيما تشير البيانات إلى إمكانية حدوث كساد الاحتمالين، مما قد يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، إلا أن ما يبينه ضغط التحوط فعلياً يمثل في أن الأسواق المالية تتوخي الحذر من هبوط أسعار السوق ومن التقلبات المستقبلية. بالإضافة إلى أن تقلبات السوق أدت إلى ارتفاع تكاليف التحوط، مما تسبب في خروج عدد من المنتجين المتوسطين والصغار من السوق، وأدى بدوره إلى تراجع أنشطة تداول النفط إلى مستويات غير مسبقة منذ سبع سنوات. ويبرز هنا سؤال على قدر كبير من الأهمية، هل تعالج تخفيضات أوبك بلس هذه المخاوف في المستقبل؟

أسهم فئة المتداولين: على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى، إلا أننا نلاحظ أن العدد الإجمالي لصفقات المتداولين آخذ في الانخفاض. والواقع، أن عدد الصفقات اليومية قد تقلص في الفترة ما بين 31 مارس و20 سبتمبر من عام 2022 بنسبة 32٪ تقريباً. مما يعني أنهم إما يخرجون من السوق أو أنهم يجدون فرصاً لتحقيق الربح في سلع أساسية أخرى. وعلى الرغم من احتفاظ مديري الأموال والمنتجين بكميات مماثلة من الصفقات الطويلة مثلما حدث في الفصل الثاني من عام 2022، فإن المراسلين الآخرين وغير المراسلين قد حازوا عددًا أقل من المراكز الطويلة.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل انحصار أسعار خام برنت وفقاً لبورصة إنتركونتيننتال



مؤشر الدولار الأمريكي: على الرغم من وجود علاقة سلبية بين مؤشر الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية في بعض الأحيان، إلا أنهما كانا يتجهان نحو الارتفاع مؤخراً. وقد كان هذا مدفوعاً جزئياً بسبب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة، إلى جانب ارتفاع معدلات الطلب على النفط. والواقع، أن الاقتصاد الأمريكي أخذ في التحسن بوتيرة متسارعة نسبياً مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، على الرغم من التراجع الذي تشهده أسواقها المالية. وكما أوردنا في ملخص هذا التقرير، فقد كان للتضخم دور شديد الأهمية في هذه العلاقة، ومن المتوقع أن يحافظ على هذا الدور في الأرباع القادمة.

كلمة العدد: تضمين عامل اقتصادي في عمليات بناء نماذج الطاقة

مساهمة من: وليد مطر، كابسارك

استكشفت دراسة مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) فكرة تضمين الأسر، أو العوامل الاقتصادية على نطاق أوسع في عمليات بناء نماذج الطاقة. ويدمج هذا النهج قرارات استخدام الكهرباء التي تتخذها هذه الأسر، لا سيما مدى الاستجابة لارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية. فيما تنص النظرية الاقتصادية على أن فوائد الأسر ومستوى رفاهيتها تزيد وفقاً لمستوى دخلها ونفقاتها الأخرى. وبالتالي، يتم اتخاذ مثل هذه القرارات من خلال تمثيل الأسر بدالة المنفعة وقيود الميزانية النقدية. ومن ثم تتفاعل مشكلة المنفعة مع نموذج طاقة المبنى الذي يلتزم بالمبادئ الفيزيائية. كما يحسب نموذج طاقة المبنى تدفقات الحرارة داخل مساحة المعيشة. فيما تم ربط هذا الإطار بنموذج كابسارك للطاقة، الذي يعد نموذج توازن جزئي لنظام الطاقة الأكبر.

إلا أن إطار الدراسة لا يأخذ المرونة السعرية الإجمالية كمدخلات. بل بدلاً من ذلك، فإنه ينتج التغييرات في الطلب على الخدمات التي تستخدم الكهرباء، التي يمكن بعد ذلك ترجمتها إلى مرونة سعرية ضمنية للطلب على الطاقة الكهربائية. إذ تقوم الأسر على سبيل المثال، بإجراء تعديلات سلوكية صريحة، أو اتخاذ قرارات شراء كفاءة الطاقة استجابة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الكهرباء لتحقيق أقصى قدر من رفاهيتها. وتتضمن هذه القرارات في إطار العمل، مزيجاً من تعديلات ضبط منظم الحرارة، وإطفاء الإنارة غير المستخدمة، وإعادة ترتيب أحمال الأجهزة الكهربائية المنزلية، والقدرة على الشراء من مجموعة معينة من مقاييس كفاءة استخدام الطاقة. وتشمل هذه الأخيرة تحسين أداء مكيفات الهواء، وعمليات تحسين آليات العزل الحراري للمنازل، وأجهزة إضاءة أكثر كفاءة، وألواح النوافذ الفعالة. يتم باستخدام المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، استخلاص الرؤى الرئيسية التالية المستمدة من إجراء تحليل نمذجة للفلل النموذجية:

- تقلل الأسر من تدابير الحفاظ على الطاقة من خلال زيادة الحوافز النقدية التي تؤدي إلى خفض الإنفاق الشخصي على كفاءة استخدام الطاقة.
- يتسع الفرق في إنفاق الأسرة على السلع الأساسية والخدمات الأخرى بين حالة الكفاءة الأعلى وعدم زيادة الكفاءة بالتزامن مع ارتفاع معدلات دعم كفاءة استخدام الطاقة وأسعار الكهرباء. يتسبب هذا التأثير الارتدادي غير المباشر إلى حدوث وضع قد تعمل فيه الشركات على زيادة معدلات إنتاجها لتلبية الطلب الإضافي من الأسر على سلعها، الذي يتطلب بدوره المزيد من الطاقة.
- تحدث تفاعلات مادية بالغة التعقيد عندما تتضاعف تدابير كفاءة استخدام الطاقة. وعلى هذا النحو، فإن هذه التدابير التي تعتبر معقولة في البداية قد لا تكون كذلك بعد تطبيق تدابير أخرى أولاً.

علو على ذلك، يستكشف الارتباط القوي بين إطار استخدام الكهرباء السكنية ونموذج أنظمة الطاقة التصاعديّة الآثار المحتملة لأسعار الكهرباء المتغيرة بمرور الوقت على الأسر ونظام الطاقة في ذات الوقت. ولا يهدف هذا العمل إلى تشجيع أو التنبؤ بالأسعار الفورية للكهرباء في المملكة العربية السعودية، وإنما يدرس في المقام الأول الآثار المترتبة عليها على منظومة الطاقة السعودية. غير أننا نلاحظ أن ملامح أحمال الطاقة الكهربائية بالنسبة للأسر تتغير خلال العام بسبب تلك القرارات السلوكية وقرارات كفاءة الطاقة. وتبين النتائج التي تم التوصل

كلمة العدد: تضمين عامل اقتصادي في عمليات بناء نماذج الطاقة

إليها في هذا الصدد أن الأسر تنتهج تعديلاً سلوكياً كبيراً في ظل الأسعار الفورية. وتستفيد منظمة الطاقة السعودية من هاتين الفائدتين على المدى الطويل في فرض الأسعار الفورية على الكهرباء، وعلى وجه الخصوص:

- تعمل الأسعار الفورية على خفض تقلبات التكاليف الحدية لمرافق الطاقة السعودية على مدار اليوم.

- أيضاً ستعمل الاستثمارات المنخفضة في محطات توليد الطاقة الناجمة عن إدخال الأسعار الفورية على تغطية تكاليف استبدال العدادات الذكية السكنية بل وتجاوزها.

كما يتعامل أحد المجالات التي يتم استكشافها في هذه الدراسة مع الارتباط القائم بين مشكلة تعظيم المنفعة ونموذج طاقة المبنى، ويتضمن ذلك استخدام بيانات الأسرة الفعلية واختبار صيغ دالية أكثر مرونة. ولقد جربت في دراسات سابقة استخدام دالتي كوب-دوغلانس⁷ للإنتاج، والمرونة الإحليلية الثابتة.⁸ ونظراً لعدم تجانس الأسر، فإن ذلك يتطلب وضع العديد من إصدارات أطر استخدام الكهرباء السكنية التي تختلف أيضاً وفقاً للخصائص المادية للسكن.

⁷ دالة كوب-دوغلانس للإنتاج، تعتبر بمثابة أداة ووسيلة لتحليل الاقتصاد الكلي، وأحد الأساليب المستخدمة في تقييم العملية الإنتاجية للمنظمة وبيان مدى مساهمة كل عنصر من عناصر المتغيرات المستقلة وتأثيره على المتغير التابع، وتمثل العلاقة الكمية بين خدمات عوامل الإنتاج التي تستخدمها المنظمة وبين المنتجات من السلع والخدمات.

⁸ من دوال الإنتاج التي تعد مقياساً للكفاءة الاقتصادية في أي اقتصاد، فضلاً عن اعتبارها مؤشراً على النمو الاقتصادي في كل قطاعات الاقتصاد. وقد تم اعتماد نموذج قياسي لغرض قياس مساهمة كل من العمل وعنصر رأس المال وقياس درجة الإحلال بينهما.

كلمة العدد: مصافي المملكة العربية السعودية والمصافي المستقبلية

مساهمة من: إيفار أوموزور، كابسارك

قام مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) في دراسة نُشرت هذا العام، بتصنيف مصافي النفط الخام العالمية القائمة إلى مجموعة ضمت 40 تكويناً فريداً للتكرير⁹، يمثل كل تكوين منها سلسلة من معدات المعالجة والعمليات المشاركة في تحويل مزيج الخام إلى قوائم من المنتجات المكررة. عادةً ما يكون اختيار تكوين التكرير وفقاً للمواد الخام المتاحة والمنتجات ذات الطلب المرتفع في الأسواق المستهدفة من أجل أقصى قدر من الربحية، وتلبية كافة متطلبات الأداء والمتطلبات التنظيمية.

بدأ مشهد المصافي العالمي يشهد جهوداً مضنية تهدف إلى مضاعفة معدلات التنويع في البتروكيماويات بالتزامن مع إعلان العديد من الهيئات المختصة عن أهدافها وجدولها الزمنية للحياد الصفري الخالية من الانبعاثات، مع تركيز رئيس على انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن مركبات الوقود الأحفوري في قطاع النقل. ومن المتوقع بعد هذه الإعلانات المتتالية، أن يصل الطلب الحالي على النفط الخام لوقود النقل إلى ذروته في غضون العقد المقبل، وأن يبدأ تحويل النفط الخام إلى سلاسل القيمة البتروكيماوية في السيطرة على الطلب.

من جانب آخر، تتكون المصافي الحالية في المملكة العربية السعودية وفقاً لنموذج محلل كابسارك لسلسلة قيمة النفط (KOVA)، من التكوينات (0 و6 و10 و18 و24 و33)، ما يمثل إجمالي حوالي 2.92 مليون برميل في اليوم من قدرة معالجة النفط الخام. ويبين الشكل (1) مخططات عملية مبسطة للتكوينات المختلفة للمصافي في المملكة. فيما يوضح الشكل (2) مدى تطور قدرات هذه المصافي في الفترة ما بين 2005 و2020، ونلاحظ حدوث تعقيد متنامٍ في مشهد التكرير في المملكة، الذي قد يُعزى إلى الجهود المبذولة لتوليد المزيد من القيمة من كل تغذية نفط خام تتم معالجتها، مما يؤدي إلى إنتاجية أعلى من الوقود والمواد الأولية البتروكيماوية.

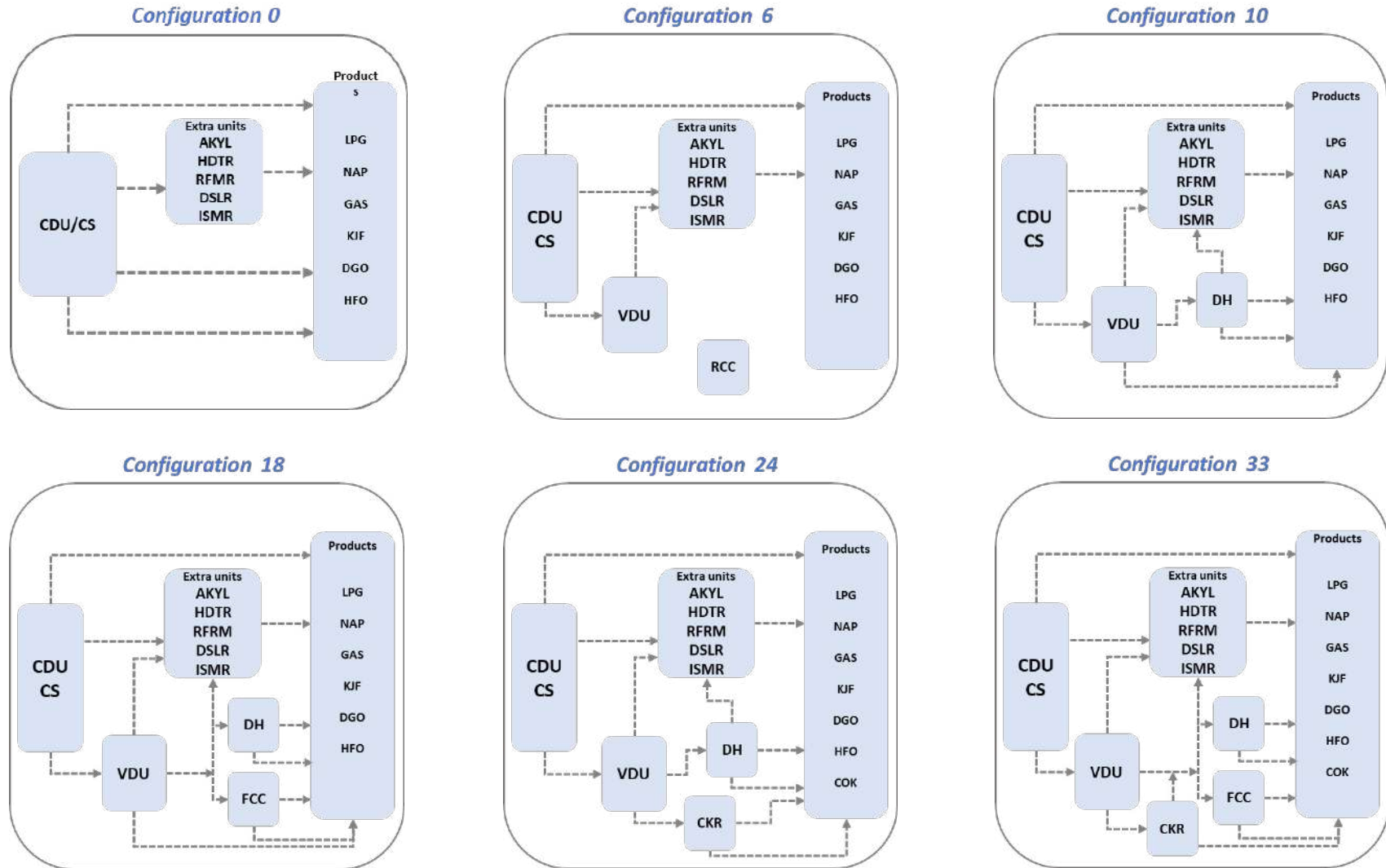
غير أن من المتوقع أن تعمل مصافي التكرير في المستقبل إما على تحسين تكويناتها وعملياتها التشغيلية لتحقيق عائدات أعلى من المواد الأولية البتروكيماوية والأوليفينات الخفيفة¹⁰، أو اعتماد تقنيات المعالجة التحويلية الناشئة للتحويل المباشر للخام إلى البتروكيماويات والمواد الكيميائية الدقيقة. إذ يمكن على سبيل المثال، أن يؤدي اعتماد وحدات العمليات والعمليات التشغيلية مثل التكسير الحفزي للسوائل شديد الخطورة، أو التكسير الحفزي المائي عالي الأوليفين، إلى تحسين عوائد البروبيلين من حوالي 4 ٪ إلى 20 ٪. فيما تبلغ السعة الإجمالية العالمية للتكسير الحفزي المائي عالي الأوليفين في الوقت الحاضر حوالي 283 ألف برميل في اليوم، تتم جميعها في الصين وكوريا الجنوبية والهند.

⁹ رؤية على الأحداث (Evar Umezor, 2022) الصادرة عن مركز كابسارك بعنوان "تكوينات مصافي النفط الخام العالمية".

¹⁰ عبارة عن مركبات هيدروكربونية غير مشبعة، وغير حلوقية، تحتوي على رابطة مضاعفة واحدة على الأقل بين ذرات الكربون.

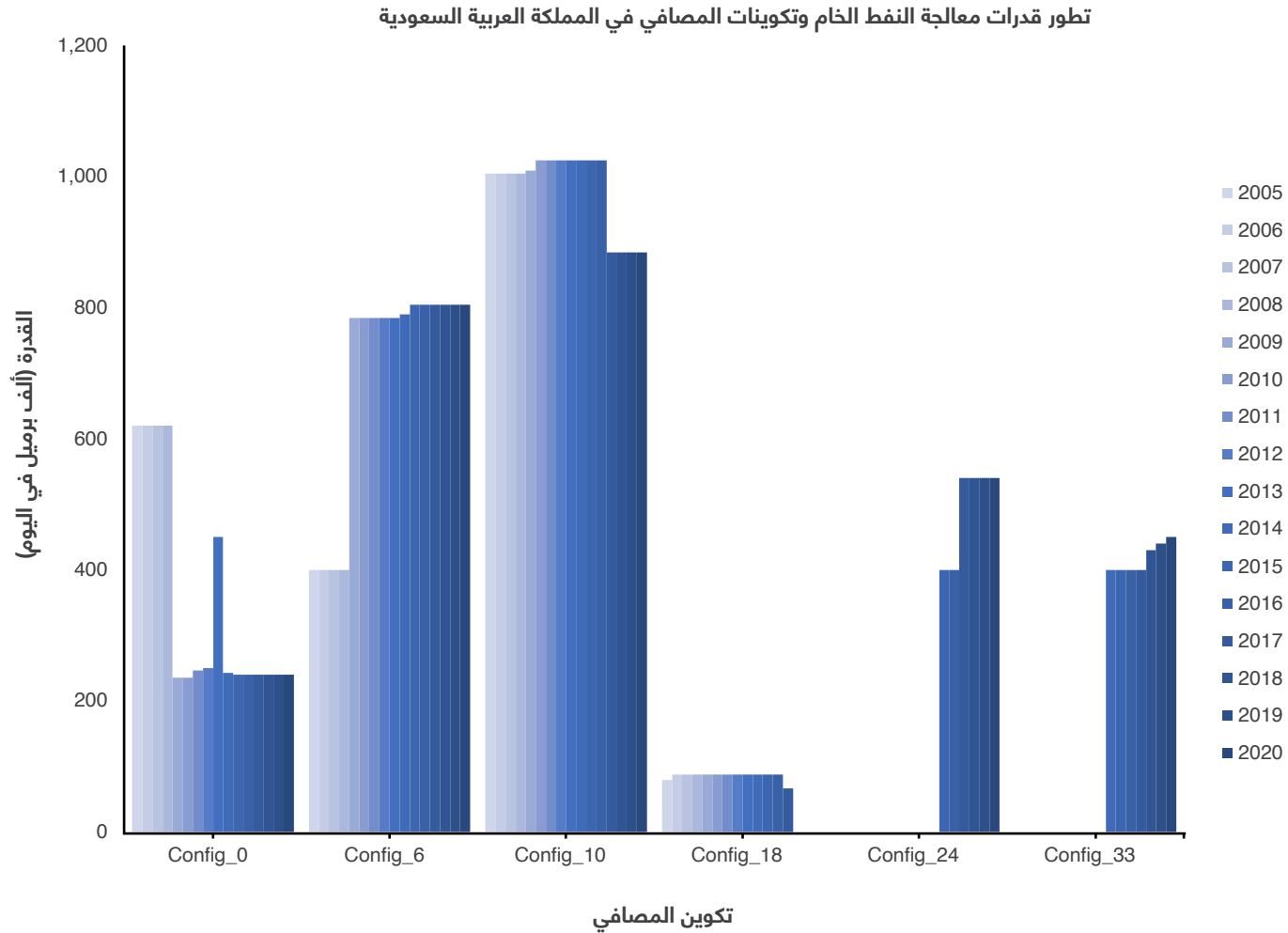
كلمة العدد: مصافي المملكة العربية السعودية والمستقبلية

الشكل 1. مخططات توضيحية لتكوينات تكرير النفط الخام في المملكة العربية السعودية.



كلمة العدد: مصافي المملكة العربية السعودية والمصافي المستقبلية

الشكل 2. تطور قدرات معالجة النفط الخام وتكوينات المصافي في المملكة العربية السعودية.



كلمة العدد: مصافي المملكة العربية السعودية والمصافي المستقبلية

قدرات التكسير الحفزي المائي العالمية عالي الأوليفين (ألف برميل في اليوم)،
استنادًا إلى بيانات عام 2020 المأخوذة من (S&P Global)

الدولة	القدرة
الصين	125
كوريا الجنوبية	76
الهند	80

تتضمن التحولات الجارية في الصناعة إجراء تحسينات على قدرات وإمكانات معدات العمليات والعمليات التشغيلية من أجل تحقيق زيادة في عائدات إنتاج غاز البترول المسال والنافتا والإيثيلين والبروبيلين والبنزين والتولوين¹¹ والزيلين¹². وستنشر العمليات المستقبلية التقنيات التي يتم تطويرها حالياً فضلاً عن خفضها للمخاطر من أجل التحويل المباشر في خطوة واحدة للنفط الخام إلى مواد كيميائية أساسية مثل الإيثيلين والبروبيلين والبنزين والتولوين والزيلين. كما أوضحنا في الشكل (3)، صنفت شركة (IHS Markit¹³) مجموعة من خمس مراحل في تطور مشهد التكرير، تشمل تكاملاً ودمجاً أكثر تعقيداً لعملية تكرير النفط الخام وسلاسل القيمة البتروكيمياوية.

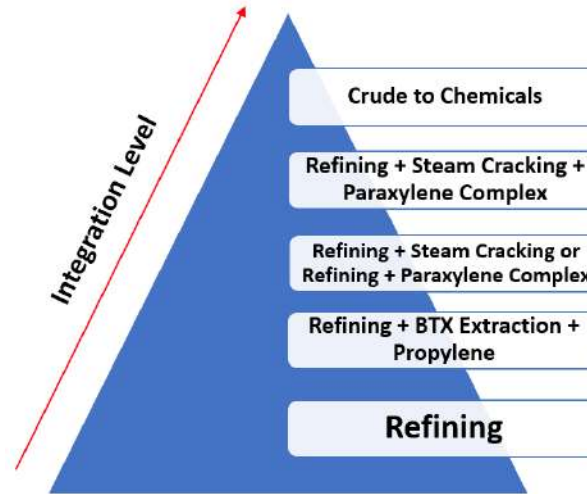
¹¹ الاسم العلمي حسب منظمة الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC) "ميثيل البنزين (Methylbenzen)" وهو سائل عديم اللون ينتمي إلى البنزين، ويسمى أيضاً البنزين المثيلي، كما أنه ينتمي إلى مجموعة من المركبات تسمى الهيدروكربونات العطرية (أو الأروماتية) وصيغته الكيميائية (C₆H₅CH₃).

¹² الزيلين (بالإنجليزية: Xylene) أو زيلول (بالإنجليزية: xylol)، ويُسمّى منهجياً "ثنائي ميثيل البنزين"، كما يُعرّف بزيت الخشب، عبارة عن سائل هيدروكربوني قابل للاشتعال يستخدم كمذيب، وكمادة أولية في صناعة الأصباغ والمواد المتفجرة، تحل فيه مجموعتي ميثيل محلّ ذرتي هيدروجين مرتبطة بحلقة البنزين.

¹³ دراسة (Marcio Wagner da Silva. 2022) بعنوان "برامج التكرير المتكاملة - تغيير تركيز الصناعة التحويلية"، مقالة نشرت على مدونة "LinkedIn".

كلمة العدد: مصافي المملكة العربية السعودية والمصافي المستقبلية

الشكل 3. دمج تكرير النفط الخام مع إنتاج البتروكيماويات.



المصدر: البيانات مأخوذة من شركة (IHS Market).

يتوقع خبراء الصناعة بأن من شأن تعديل تقنيات المصافي الحالية من خلال عمليات أكثر تعقيداً وتكاملاً أن يعمل على زيادة معدلات عوائد المواد الكيميائية من كل برميل من النفط الخام بما يتراوح ما بين 10٪ إلى 50٪ تقريباً. كذلك وضعت شركة أرامكو السعودية هدفاً يتمثل في تحويل ما يتراوح ما بين 70٪ إلى 80٪ من كل برميل من النفط الخام إلى مواد كيميائية باستخدام عمليات التحفيز والفصل المبتكرة ذات التكاليف والأثر الكربوني المنخفضين. ومع ذلك، فإن زيادة مستوى تكامل البتروكيماويات في المصافي يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة في معدات المعالجة الإضافية، وعمليات الاستحواذ على تراخيص التكنولوجيا. وبالتالي، فإن هناك ثمة حاجة ملحة إلى الكفاءة الرأسمالية المثلى من خلال تبني إستراتيجيات التصميم المتكاملة المثلى، والمرونة التشغيلية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعالجة، وتغذية الخام، وخيارات قائمة المنتجات.



الملحق

الطلب العالمي على النفط، 2021 - 2024 (مليون برميل في اليوم)

		2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	Q2	Q3	Q4	2023	Q1	Q2	Q3	Q4	2024	
Americas	OECD	United States	20.0	20.3	20.2	20.5	20.5	20.4	20.3	20.2	20.5	20.6	20.4	20.4	20.3	20.5	20.5	20.4
		Canada	2.4	2.4	2.3	2.4	2.4	2.4	2.4	2.3	2.5	2.5	2.4	2.5	2.4	2.5	2.5	2.5
		Mexico	1.7	1.8	1.8	1.8	1.9	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	2.0	2.0	2.0	2.0
		Chile	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
		Total	24.5	24.8	24.7	25.1	25.1	24.9	24.9	24.8	25.3	25.4	25.1	25.1	25.0	25.3	25.3	25.2
	Non-OECD	Argentina	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
		Brazil	3.0	3.0	3.0	3.1	3.1	3.0	3.0	3.0	3.1	3.1	3.1	3.0	3.1	3.2	3.2	3.1
		Venezuela	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
		RO Latin America	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.5	2.5	2.5	2.4	2.4	2.5	2.6	2.5	2.5
		Total	6.3	6.3	6.5	6.6	6.5	6.5	6.4	6.5	6.7	6.6	6.6	6.5	6.6	6.8	6.7	6.7
Total Americas		30.8	31.1	31.2	31.7	31.6	31.4	31.3	31.4	31.9	32.0	31.7	31.6	31.7	32.1	32.1	31.9	
Europe	OECD	Germany	2.2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	
		France	1.6	1.7	1.6	1.7	1.7	1.6	1.7	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.6	
		United Kingdom	1.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
		Poland	0.7	0.6	0.7	0.8	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	
		Turkey	1.0	0.9	1.0	1.1	1.0	1.0	0.9	1.1	1.2	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0	0.9	
		RO OECD Europe	6.6	6.5	6.3	6.9	6.9	6.6	6.8	6.5	6.6	6.9	6.7	6.8	6.9	6.8	6.9	6.9
	Total OECD Europe	13.3	13.3	13.2	14.1	14.1	13.7	13.8	13.6	14.0	14.1	13.9	13.8	14.2	14.2	14.0	14.0	
Asia-Oceania	OECD	Australia	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1	1.2	1.1	1.1	1.2	1.1	
		Japan	3.5	3.8	3.1	3.3	3.7	3.5	4.0	3.3	3.3	3.6	3.5	3.8	3.1	3.3	3.6	
		Republic of Korea	2.5	2.7	2.4	2.4	2.7	2.6	2.7	2.5	2.5	2.7	2.6	2.6	2.4	2.4	2.6	
		New Zealand	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	
		Total	7.1	7.7	6.8	7.0	7.7	7.3	8.0	7.0	7.1	7.6	7.4	7.2	6.8	7.0	7.6	
	Non-OECD	China	15.0	15.2	14.9	14.9	15.3	15.1	15.4	15.7	15.3	15.4	15.5	15.7	15.9	15.9	16.1	15.9
		India	4.9	5.3	5.4	4.9	5.3	5.2	5.6	5.7	5.0	5.4	5.4	5.7	5.8	5.0	5.5	
		Indonesia	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.9	1.9	1.9	1.8	1.9	2.0	1.9	1.9	1.8	
		RO Asia	6.7	6.9	6.7	6.7	6.7	6.8	7.3	7.1	7.1	7.1	7.1	7.5	7.3	7.3	7.3	
		Total	28.3	29.2	28.9	28.4	29.1	28.9	30.2	30.4	29.2	29.8	29.9	30.9	30.8	30.1	30.7	
Total Asia		35.4	36.9	35.7	35.3	36.8	36.2	38.1	37.4	36.3	37.4	37.3	38.6	37.7	37.1	38.3		
Middle East	OECD	Israel	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Bahrain	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	
	Non-OECD	Iraq*	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8	
		Kuwait	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4		
		Oman	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2		
		Saudi Arabia	3.6	3.2	3.9	4.3	3.6	3.8	3.2	4.0	4.4	3.6	3.8	3.2	4.0	4.4		
		Qatar	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3		
		UAE	0.9	0.9	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1		
		Total GCC	6.1	5.8	6.6	7.2	6.3	6.5	5.9	6.8	7.3	6.4	6.6	6.0	6.9	7.4		
		Iran	1.8	1.9	1.9	1.8	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	2.0	2.0	1.9		
RO Middle East	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5				
Total	8.3	8.1	8.9	9.5	8.6	8.8	8.2	9.1	9.7	8.7	8.9	8.4	9.3	9.8				
Total Middle East		8.6	8.3	9.2	9.7	8.8	9.0	8.5	9.4	9.9	9.0	9.2	8.6	9.5	10.1			
Africa	Non-OECD	Egypt	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.7	0.7			
		South Africa	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6			
		Other Africa	2.7	2.8	2.8	2.6	2.8	2.7	2.9	2.9	2.7	2.9	2.8	3.1	3.0			
Total Africa		4.0	4.1	4.1	3.9	4.1	4.1	4.3	4.2	3.9	4.2	4.2	4.4	4.4				
Eurasia	Non-OECD	Russia	3.7	3.7	3.4	3.6	3.6	3.4	3.4	3.7	3.7	3.6	3.4	3.4				
		RO Eurasia	2.0	1.8	2.0	2.2	2.1	2.0	1.9	2.0	2.2	2.1	2.1	1.9				
Total Eurasia		5.7	5.5	5.4	5.8	5.6	5.6	5.3	5.5	6.0	5.8	5.6	5.3					
Global Demand		97.7	99.3	98.7	100.5	101.0	99.9	101.2	101.5	102.0	102.5	101.8	102.3	102.8	103.4	103.6		

إمدادات النفط العالمية لعامي 2021 - 2024م (مليون برميل في اليوم)

	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2	2023 Q3	2023 Q4	2024 Q1	2024 Q2	2024 Q3	2024 Q4
Africa	7.47	7.13	7.17	7.28	7.39	7.47	7.52	7.54	7.52	7.48	7.43	7.36
Americas	33.61	34.72	35.74	35.84	35.88	36.59	37.18	37.35	37.46	37.99	38.18	37.97
Asia	9.17	9.21	9.24	9.12	9.23	9.29	9.32	9.31	9.29	9.26	9.22	9.19
Eurasia	14.40	13.43	13.58	13.27	13.08	12.98	12.92	12.93	12.97	13.02	13.07	13.13
Europe	4.01	3.74	4.03	4.16	4.31	4.43	4.49	4.52	4.52	4.54	4.56	4.61
Middle East	29.60	30.06	30.75	30.44	30.56	30.94	31.10	31.40	31.53	31.64	31.76	31.83
Total	98.27	98.29	100.50	100.10	100.45	101.69	102.54	103.06	103.29	103.92	104.22	104.09
	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2	2023 Q3	2023 Q4	2024 Q1	2024 Q2	2024 Q3	2024 Q4
Conventional	71.02	70.24	71.58	71.01	71.07	71.39	71.50	71.68	71.60	71.49	71.40	71.33
Extra heavy oil	3.37	3.39	3.40	3.50	3.62	3.68	3.71	3.72	3.71	3.70	3.69	3.69
Oil sands	3.16	3.07	3.16	3.20	3.14	3.15	3.15	3.16	3.17	3.18	3.19	3.20
Oil shale (kerogen)	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06	0.06	0.06	0.06	0.07	0.07
Other liquids	6.57	6.98	7.25	7.07	6.99	7.45	7.67	7.48	7.34	7.76	7.96	7.74
Tight oil	11.52	11.87	12.28	12.39	12.56	12.78	13.08	13.39	13.68	13.90	14.05	14.15
Unconventional gas	2.58	2.68	2.77	2.88	3.02	3.18	3.37	3.57	3.73	3.83	3.86	3.91
Total	98.27	98.29	100.50	100.10	100.45	101.69	102.54	103.06	103.29	103.92	104.22	104.09
	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2	2023 Q3	2023 Q4	2024 Q1	2024 Q2	2024 Q3	2024 Q4
Algeria	0.97	1.00	1.02	1.02	1.02	1.03	1.04	1.05	1.05	1.05	1.05	1.04
Angola	1.15	1.19	1.15	1.19	1.19	1.18	1.16	1.13	1.08	1.04	1.00	0.96
Congo	0.27	0.29	0.28	0.26	0.26	0.25	0.25	0.25	0.24	0.24	0.23	0.23
Equatorial Guinea	0.09	0.09	0.09	0.09	0.09	0.08	0.08	0.07	0.07	0.06	0.06	0.05
Gabon	0.19	0.19	0.19	0.18	0.18	0.18	0.18	0.17	0.17	0.17	0.16	0.16
Iran	2.55	2.53	2.50	2.50	2.53	2.66	2.65	2.78	2.75	2.85	2.94	3.00
Iraq	4.30	4.42	4.53	4.52	4.52	4.54	4.56	4.58	4.60	4.60	4.60	4.60
Kuwait	2.61	2.69	2.79	2.68	2.68	2.74	2.76	2.78	2.80	2.80	2.80	2.80
Libya	1.06	0.76	0.94	0.99	1.07	1.14	1.19	1.23	1.26	1.28	1.29	1.31
Nigeria	1.27	1.11	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01	1.01
Saudi Arabia	9.93	10.15	10.58	10.46	10.46	10.54	10.62	10.70	10.77	10.77	10.77	10.77
UAE	2.94	3.04	3.10	2.95	2.95	2.97	3.00	3.02	3.04	3.04	3.04	3.04
Venezuela	0.70	0.72	0.67	0.77	0.83	0.86	0.87	0.86	0.85	0.85	0.85	0.85
Oil field production	28.03	28.18	28.87	28.62	28.79	29.18	29.36	29.63	29.70	29.76	29.82	29.82
Other production	5.21	5.10	5.13	5.24	5.33	5.38	5.41	5.42	5.43	5.43	5.42	5.43
OPEC	33.24	33.28	34.00	33.86	34.12	34.57	34.77	35.06	35.13	35.18	35.24	35.24
	2022 Q1	2022 Q2	2022 Q3	2022 Q4	2023 Q1	2023 Q2	2023 Q3	2023 Q4	2024 Q1	2024 Q2	2024 Q3	2024 Q4
Call on OPEC	34.27	33.74	34.01	34.78	34.90	34.34	34.26	34.45	34.15	34.10	34.46	34.75
OPEC	33.24	33.28	34.00	33.86	34.12	34.57	34.77	35.06	35.13	35.18	35.24	35.24
OPEC Partner	16.24	15.28	15.48	14.87	14.97	14.87	14.81	14.81	14.84	14.86	14.90	14.93
Non-OPEC	48.78	49.72	51.02	51.08	51.35	52.25	52.96	53.19	53.33	53.88	54.08	53.92
Total	98.27	98.29	100.50	100.10	100.45	101.69	102.54	103.06	103.29	103.92	104.22	104.09

مسرد المصطلحات

المصطلح	المعنى
MMb/d	مليون برميل نفط يوميا
Kb/d	ألف برميل نفط يوميا
Target inventories	المخزونات المستهدفة يمثل التركيب النظري الذي يعكس المستوى "العادي" الإجمالي للمخزونات المنشودة لصناعة النفط للوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي مهاد لسلسلة الإمداد المعقدة التي تميل إلى تسليم المنتجات على دفعات، وإحداث التغييرات غير المتوقعة في العرض والطلب في إمدادات النفط الخام. تؤخذ هذه المخزونات من بيانات مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام عنصر اتجاه يعكس النمو الاقتصادي طويل الأجل، وعنصر موسمي يعكس بعض الظواهر مثل حلول موسم التدفئة الشتوي، ومواسم القيادة الصيفية والتبريد.
Real inventories	المخزونات الحقيقية تمثل مستويات المخزونات الفعلية بناءً على تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) المتعلقة بأرصدة عجز العرض والطلب وصافي فائض المخزونات.
Hedging pressure	ضغط التحوط PMnS: المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون يدير لوغاريتيم الأرجحية المختلط (MMnL) الأموال المدارة الصافية طويلة الأجل. نلاحظ أن ضغط التحوط دائماً ما يكون إيجابياً، مما يعني أن صفقات الشراء الصافية المدارة غير كافية لتلبية كل عمليات التحوط المطلوبة لمتداولي تجار المقايضة. كما أن من المتوقع حدوث ضغط تنازلي في الأسعار، وعندما تحدث حالات نقص سعياً لمعادلة التوازن في صفقات الشراء فإنها ستفرض ضغطاً باتجاه انخفاض الأسعار، وكلما زادت ضغوط التحوط المالي فإن ذلك سيكلف المتحوطين أكثر بسبب اضطرارهم لقبول الأسعار المنخفضة.
PM	المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون
SW	تجار المقايضة
MM	الأموال المدارة
OR	جهات الإبلاغ الأخرى
NR	عدم وجود جهات إبلاغ
OPEC partners	شركاء أوبك (أذربيجان والبحرين وبروناي وكازاخستان وماليزيا والمكسيك وعمان وروسيا وجنوب السودان والسودان)

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2022 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل علمية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناء على هذا التقرير، أو استفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

عادة ما تستخدم تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) توقعات الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، ونظراً لتوقيت صدور هذا المنشور، فقد تم استخدام بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي لأوكسفورد اكوينيكمس (Oxford Economics) بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي.

استخدمت في إعداد هذا التقرير نفس المعلومات المأخوذة من شهر أكتوبر عام 2022.





www.kapsarc.org